African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 2, Issue 3, July-September 2023, Page No: 448-471
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2022: 1.04 SJIFactor 2023: 5.58 ISI 2022-2023: 0.510

الهجرة غير الشرعية كمحدد للسياسة الخارجية الإيطالية تجاه الصراع الليبي (2011-2022)

عبد السلام أحمد محمد الدبيب*
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا

Illegal Immigration as a Determinant of Italian Foreign Policy towards the Libyan Conflict (2011-2022)

Abdussalam Ahmed Mohammed Adbeib *
Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science, Bani Waleed University, Bani Walid, Libya

*Corresponding author aldbeb2004@gmail.com *المؤلف المراسل
تاريخ النشر: 2023-08-08 **تاريخ القبول:** 2023-07-30 **تاريخ الاستلام:** 2023-06-11

الملخص
تتعرض ليبيا منذ عام 2011 لصراع طويل الأمد بين العديد من الفصائل السياسية التي تتنازع على الاستيلاء على السلطة السياسية منذ سقوط الرئيس الليبي الأسبق معمر القذافي. ارتبط هذا الصراع منذ بدايته بتدخل العديد من الدول ذات المصلحة في ليبيا، سواء في صورة تدخلات فردية، أو تحت مظلة المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، وتعتبر إيطاليا واحدة من أهم الدول المتدخلة في الصراع الليبي منذ بدايته، خاصة في ظل العلاقات التاريخية، والتقارب الجغرافي بين البلدين. في إطار ذلك هدف الباحث في هذه الدراسة إلى التوصل إلى هرم أولويات الدوافع الإيطالية في الصراع الليبي، وذلك انطلاقًا من افتراض رئيس وهو أن الهجرة غير الشرعية هو الدافع الأكثر أهمية للسياسة الخارجية الإيطالية تجاه الصراع الليبي. اعتمد الباحث على منهج الاختيار العقلاني في صنع السياسة الخارجية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، لعل أهمها وأكثرها ارتباطًا بالتساؤل البحثي هو وجود ثلاثة دوافع رئيسية للسياسة الخارجية الإيطالية تجاه الصراع الليبي، وهي مكافحة الهجرة غير الشرعية، وأمن الطاقة، ودحر الإرهاب، وعلى الرغم من أهمية دافع الطاقة غير أن دافع الهجرة غير الشرعية يعد الدافع الأكثر أهمية في السياسة الخارجية الإيطالية تجاه الصراع الليبي في الفترة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، السياسة الخارجية الإيطالية، ليبيا، إيطاليا، الصراع الليبي، أمن النفط والغاز، مكافحة الإرهاب.

Abstract
Since 2011, Libya has been subjected to a protracted conflict between competing political factions in order to seize the full power after the fall of the Gaddafi regime. Since its inception, this conflict has been linked to the intervention of the international community, whether as individual interventions by states with interests in Libya, or under the umbrella of international organizations. Italy was one of the most significant countries that intervened in the Libyan conflict since its inception, especially in light of the historical relations and geographical

proximity between the two countries. Therefore, this study analyzed the motives and tools of Italian foreign policy towards the Libyan conflict, in light of the assumption that illegal migration is the most important motive of Italian foreign policy towards the Libyan conflict. In this context, the researcher aimed in this study to reach a pyramid of priorities of Italian motives in the Libyan conflict, based on the main assumption that illegal immigration is the most important motive for Italian foreign policy towards the Libyan conflict. The researcher relied on the rational choice approach in making foreign policy. The study reached several results, perhaps the most important and most related to the research question is the existence of three main motives for the Italian foreign policy towards the Libyan conflict, namely combating illegal immigration, energy security, and defeating terrorism. Despite the importance of the energy motive, the illegal immigration motive is the most important motive in Italian foreign policy towards the Libyan conflict in the period under study.

Keywords: Illegal Immigration, Italian Foreign Policy, Libya, Italy, The Libyan Conflict, Oil and Gas Security, Combating Terrorism.

مقدمة

منذ نهاية الحرب الباردة شهد العالم مجموعة كبيرة من التغيرات التي كان أبرزها تطور المفاهيم المرتبطة بالأمن القومي، لما لها من أهمية كبيرة في تأثيرها على الإنسان والعمران ونهضة الدول، حيث برزت ضرورةٌ ملحّةٌ لإعادة النظر في مرتكزات وخصائص الأمن القومي، ومستويات تحليله ومن ثم تم رَسْم خارطة جديدة للمسار الأمني تتضمن مفاهيم جديدة مثل الأمن الإنساني كإطار لتحليل وتفسير ما يشهده العالم من أحداث وظواهر. ومن هنا جاء الحديث عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية كتهديد أمني جديد، إذ بدأت تأخذ مكانة في السياسات الداخلية والعلاقات الدولية بصورة كبيرة بعد نهاية الحرب الباردة باعتبارها ظاهرة عابرة للأقاليم تهدد أمن واستقرار دول العالم المختلفة.

تعتبر ليبيا دولة مصدر للهجرة غير الشرعية في ظل انتشار حالة الفوضى وكذلك المليشيات والجماعات الإرهابية بالأراضي الليبية، وهو ما أدي إلى بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين الشباب الليبي كنتيجة طبيعية للصراع الدائر في ليبيا. كما تعد ليبيا دوله عبور لبعض المهاجريين الأفارقة الطامحين في الوصول إلى دول الاتحاد الأوروبي، وفي الوقت ذاته هي دولة مقصد لبعض المهاجريين الأفارقة، وبذلك أصبحت ليبيا دولة جذب للمهاجرين إليها من دول الجوار الأفريقي لعدم تطبيق القوانين الليبية الرادعة للمهاجرين غير الشرعيين، بالإضافة إلى صعوبة مراقبة حدودها البرية والبحرية.

منذ سقوط نظام القذافي عام 2011، تعاني ليبيا من غياب حكومة فاعلة وتمثيلية تتمتع بالشرعية، فضلاً عن غياب جهاز أمني مركزي وموحد وشامل يحافظ على الاستقرار في ليبيا . ترجع الأزمة الليبية إلى حالة المنافسة بين الحكومات المختلفة التي تراقب بعضها البعض وتستخدم أساليب غير قانونية في معظم أعمالها، بالإضافة إلى انتشار ميليشيات مسلحة ذات طبيعة معقدة، وتقلب الولاءات السياسية من فصيل سياسي إلى آخر، وكذلك الجماعات الإرهابية المستغلة للوضع المتدهور في ليبيا. أثرت هذه الأزمة على الدول التي كانت لها مصالح مع ليبيا قبل اندلاع الأزمة، ولا سيما إيطاليا، مما أدى إلى تدخلها في الأزمة الليبية، لحل الأزمة وضمان الاستقرار في ليبيا.

وتعد إيطاليا من بين الدول الأكثر تضررًا بشكل مباشر من الهجرة إلى أوروبا نظرًا لقرب حدودها الجنوبية من ليبيا، التي تعد نقطة عبور رئيسة للعديد من المهاجرين الذين يقصدون أوروبا، ولا سيما إيطاليا. وقد ازدادت أعداد المهاجرين إلى إيطاليا بشكل كبير في أعقاب الثورة الليبية في 2011، وما خلفته من عدم استقرار سياسي وآمني في ليبيا، ومن ثم تحولت الهجرة غير الشرعية من المنظور الأوروبي إلى تهديد أمني، نظرًا لإمكانية ارتباط هؤلاء المهاجرين بشبكات إرهابية. وبناءً عليه، كان يوجد دوافع لإيطاليا

لانخراطها في الصراع الليبي، من ضمنها منع تدفق المهاجرين إليها، ومن ثم تتناول الدراسة الحالية الهجرة غير الشرعية باعتبارها من ضمن محددات السياسة الخارجية الإيطالية تجاه الصراع الليبي، بجانب تأمين مصادر النفط والغاز، ومحاربة الإرهاب، وذلك للتعرف على الدافع الأكثر أهمية للسياسة الخارجية الإيطالية تجاه ليبيا.

المشكلة البحثية

لا شك في أن إيطاليا لعبت دورًا محوريًا في تقلبات وتحولات مصير ليبيا منذ سقوط معمر القذافي نظرًا لعظم مصالحها في ليبيا مقارنة بأي دولة أوروبية أخرى، المتمثلة في محاربة الهجرة غير الشرعية، وتأمين مصادر النفط والغاز، ومحاربة الإرهاب. وعلى الرغم من تنوع هذه المصالح، فقد اختلف العلماء والباحثين في تحديد أهم دافع التدخل الإيطالي في الصراع الليبي. يسلط بعض العلماء الضوء على الهجرة غير الشرعية باعتبارها المحرك الرئيسي للسياسة الإيطالية تجاه ليبيا، وأشار آخرون إلى التهديد الإرهابي في مقدمة الدوافع الإيطالية للتدخل، في حين ألقى آخرون الضوء على المصالح الاقتصادية، وخاصة توفير النفط والغاز باعتباره الدافع الرئيس للسياسة الإيطالية تجاه ليبيا. سوف تختبر هذه الدراسة الفرضية الأولى نظرًا لما تفرضه الهجرة غير الشرعية على تهديد للأمن القومي الإيطالي. في ضوء ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على تساؤل رئيس:

ما هو الدافع الأكثر أهمية للسياسة الخارجية الإيطالية تجاه الصراع الليبي؟

يثير هذا التساؤل عدة أسئلة فرعية، على النحو التالي:

1) ما هي دوافع السياسة الخارجية الإيطالية تجاه الصراع الليبي؟
2) كيف تعاملت إيطاليا مع الحكومات المتعددة في ليبيا منذ 2011؟
3) ما هي أدوات السياسة الخارجية الإيطالية تجاه الصراع الليبي؟
4) كيف يمكن تصنيف مصالح السياسة الخارجية الإيطالية وفقًا لمعيار الأهمية؟

الأدبيات السابقة

تناولت دراسات عديدة السياسة الإيطالية تجاه الصراع الليبي، ركز بعضها على دوافع وأهداف السياسة الإيطالية تجاه ليبيا، والبعض الآخر ركز على نمط وأدوات السياسة الإيطالية تجاه الصراع، لذا قسّم الباحث الأدبيات السابقة إلى القسمين الآتيين: القسم الأول: دوافع السياسة الخارجية الإيطالية تجاه الصراع الليبي، والقسم الثاني: أدوات السياسة الخارجية الإيطالية تجاه الصراع الليبي، وذلك فيما يلي:

1) أدبيات حول دوافع السياسة الخارجية الإيطالية تجاه الصراع الليبي

كتب ميشيل تانخوم مقالاً بعنوان:" ليبيا، واللعبة الكبرى الجديدة في لبحر الأبيض المتوسط" ، يلقي فيها الضوء على ما يسميه "لعبة البحر الأبيض المتوسط الكبرى الجديدة" ، والتي تحدث في ليبيا ، بين مصر، وتركيا ، فرنسا وإيطاليا - أكبر أربع دول في حوض البحر الأبيض المتوسط - من أجل الاستيلاء على موارد الطاقة في المنطقة وطرق النقل التجاري[1].

ومقال آخر كتبه كل من توفيق بوستي، وسامي بخوش بعنوان:" السياسة الإيطالية في ليبيا ما بعد القذافي: قراءة في الأبعاد والاتجاهات". تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على السياسة الإيطالية في ليبيا ما بعد القذافي من خلال التركيز على أبعادها المتمثلة في ضمان النفط والغاز والأمن والنفوذ، فضلاً عن التطرق لاتجاهات تطور السياسة الإيطالية في ليبيا، وتحليل جملة التحديات التى تقف حائلاً أمام تنفيذ أهدافها[2].

[1] Michaël Tanchum, Libya, energy, and the Mediterranean's new 'Great Game, Real Instituto Elcano, 23 September 2020, Retrieved from: https://bit.ly/3wNX6CP

[2] توفيق بوستي وسامي نجوش، السياسة الإيطالية في ليبيا ما بعد القذافي: قراءة في الأبعاد والاتجاهات، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 1، 2021.

كتبت إليزابيتا بريجي ومارتا موسو مقالاً بعنوان: "إيطاليا في الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط: تطور العلاقات مع مصر وليبيا"، ركزوا فيه على محركات السياسة الخارجية الإيطالية تجاه دولتين رئيسيتين في الشرق الأوسط ومنطقة شمال إفريقيا (MENA) .أشار المقال إلى أن الطاقة هي المحرك الرئيس للسياسة الخارجية الإيطالية تجاه كلا البلدين، ولكن بعد الانتفاضات العربية في عام 2011 ، أصبحت الطاقة أحد المحركات الرئيسية لأجندة السياسة الخارجية الإيطالية ، إلى جانب الإرهاب والهجرة غير الشرعية . كما ألقى الباحثان الضوء على المقاربة البراجماتية للسياسة الخارجية الإيطالية تجاه البلدين، حيث وضعت المصالح الاستراتيجية في مقابل مجموعة من الالتزامات المعيارية لحقوق الإنسان والديمقراطية[3].

2) أدبيات حول أدوات السياسة الخارجية الإيطالية تجاه الصراع الليبي

هناك مقال بعنوان: "اللعب بالجزيئات: النهج الإيطالي لليبيا" كتبه "ألدو ليجا". يهدف هذا المقال إلى تحليل الطرق العديدة التي تحاول إيطاليا من خلالها اللعب مع العديد من الجزيئات الليبية والأطراف المختلفة لبلد منهار ومنقسم .وأشار الباحث إلى أهمية الاستقرار الليبي بالنسبة لروما، وإدارة تدفق المهاجرين الذين يغادرون البلاد ويعبرون مضيق صقلية، وتأمين إمدادات الطاقة، وإدارة الأنشطة الاقتصادية المشروعة وغير المشروعة في البحر الأبيض المتوسط .في هذا السياق، انخرطت روما في استراتيجية شملت مجموعة من الفاعلين مثل: الفاعلين الوطنيين الرئيسيين، وعدد كبير من اللاعبين المحليين، والقبائل، والبلديات، والميليشيات التي تكافح في البحث عن السلطة .لكن وفقًا لهذا المقال، لم تكن الإستراتيجية الإيطالية شاملة وواضحة بما يكفي، مما أدى إلى تقويض الدور الإيطالي لآفاق السلام في ليبيا[4].

كتب "أوزفالدو كروسي" و "ماركو فاليجي" مقالاً بعنوان: "الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الإيطالية: حالة التدخل الدولي في ليبيا"، ركزا فيها على السياسة الخارجية الإيطالية خلال ما يسمى بالجمهورية الثانية، بخصوص التدخل في ليبيا .وخلص المقال إلى أن سلوك إيطاليا في الأزمة الليبية يتماشى مع السياسة الخارجية التي اتبعتها كل من حكومات يمين الوسط ويسار الوسط منذ نهاية الحرب الباردة .وبالتالي، فإن الاستمرارية الجوهرية في السياسة الخارجية التي ظهرت خلال الانتفاضة الليبية تشير أيضًا إلى أن الخطوط الرئيسية للسياسة الخارجية الإيطالية يتم تطويرها من قبل المتخصصين في الدبلوماسية في وزارة الخارجية[5].

في سياق مختلف، هناك العديد من الدراسات التي تناولت السياسة الخارجية الإيطالية تجاه ليبيا، ولكن في سياق تفاعلي مع سياسات الدول الأخرى الناشطة في الصراع الليبي، على سبيل المثال مقال بعنوان: "تفكيك سياسات الدول الأوروبية بشأن ليبيا" لطارق المجريسي . ناقش الباحث الدور الأوروبي في ليبيا منذ عام 2011، مع التركيز على ضرورة فصل السياسة الأوروبية المؤسسية عن السياسات الأوروبية الفردية . ويرى أن سياسات وخطط الاتحاد الأوروبي لحل الصراع في ليبيا يصعب تحقيقها في ظل المصالح المختلفة للدول الأعضاء المنخرطة في الصراع الليبي. وخلص الباحث إلى أن الدول الأوروبية الأعضاء المتورطة في ليبيا تحاول بشكل استباقي حل النزاع أو تشكيل العملية السياسية وفقًا لمصالحها[6].

التعليق على الأدبيات السابقة

---

[3] Elisabetta Brighi and Marta Musso, Italy in the Middle East and the Mediterranean: Evolving Relations with Egypt and Libya, Italian Politics, 32, September 2017, 73- 74, Retrieved from: https://bit.ly/3fO67VU

4 Aldo Liga, playing with molecules: The Italian approach to Libya, French Institute of International Relation, April 2018, Retrieved from: https://bit.ly/3sbF0sP

[5] Osvaldo Croci and Marco Valigi, Continuity and change in Italian foreign policy: the case of the international intervention in Libya, Contemporary Italian Politics, 5, 2013, 38- 54, Retrieved from: https://bit.ly/3CBGoKi

[6] Tarek Megerisi, Unpacking the Policies of European States on Libya, Friedric Ebert Stiftung, July 2020, Retrieved from: https://bit.ly/3xBl2JB

غطت الدراسات السابقة عدة جوانب من السياسة الخارجية الإيطالية تجاه الصراع الليبي، إما من خلال التركيز على موضوعات ومتغيرات مختلفة أو من خلال التركيز على السياسة الخارجية الإيطالية خلال فترة زمنية محددة. هناك تنوع في دوافع السياسة الإيطالية تجاه ليبيا، إما بالتركيز على الطاقة وإهمال الدوافع الأخرى، أو بالتركيز على الهجرة والإرهاب وإهمال عنصر الطاقة. لذا، ستغطي هذه الدراسة كل هذه الدوافع. فيما يتعلق بنمط وأدوات السياسة الخارجية الإيطالية، ركزت الدراسات السابقة على تحليل أبعاد السياسة الخارجية الإيطالية تجاه ليبيا، والاختلاف والتشابه بين التيارين السياسيين الرئيسيين في صنع السياسة الخارجية في إيطاليا، والدور الإيطالي في ليبيا بشكل تفاعلي، لكن هذه الدراسة ستحلل الهجرة غير الشرعية كعامل محدد للسياسة الخارجية الإيطالية.

منهج الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن سؤالها البحثي وأسئلتها الفرعية باستخدام نموذج الاختيار العقلاني، حيث استخدام هذا المنهج في علم الاقتصاد والذي يعتبر من أوائل العلوم الاجتماعية والإنسانية التي استخدمت نظرية الخيار أو البديل المنطقي أو العقلاني من واقع أن الأفراد عادةً ما يكونون مدفوعين بتصرفاتهم وسلوكهم على أساس المنفعة المادية وتحقيق الأرباح، لذلك فقد أصبح بالإمكان وضع نموذج أساسي وعلمي يمكن من خلاله توقع السلوك البشري على أساس المنفعة والأرباح المادية. وقد كان هذا التصور الاقتصادي مدخلاً للعلماء الاجتماعيين الآخرين وعلماء السياسة على وجه التحديد لمحاولة إتباع نفس المنهج وتطبيقه في دراساتهم العلمية. ومن هذا المنطلق فقد تم بناء هذه النظرية حول فكرة أن جميع الأفعال والسلوكيات الفردية هي عقلانية ومنطقية في الأساس وأن الأفراد يقومون بحساب الفوائد والمنافع المحتملة قبل أن يقرروا القيام بفعل شئً ما[7].

وقد حاول الباحثون في السياسة الخارجية الإجابة عن سؤال رئيس: لماذا تتخذ الدول سلوك معين؟ أي ما هو الدافع أو المحفز الذي يحرك سلوك الدول؟ هنا برزت العديد من الدراسات التي حاولت تقديم نماذج تحليلية، وهناك من قال أن تفسير السياسة الخارجية يجب أن يكون نابعا من كونها مجموعة من القرارات التي يتخذها جهاز الدولة، وفي هذا ظهرت العديد من الدراسات التي تعنى بهذا الموضوع البالغ الأهمية، وكان لنموذج الاختيار العقلاني الدور الكبير أيضا في تفسير سلوك السياسة الخارجية المنتهجة من طرف صانع القرار في الدولة، حيث يقوم النموذج العقلاني على أن صانع القرار فاعل عقلاني رشيد، ومن ثم فإن سلوكه وتصرفاته تتميز بالعقلانية وأنها هادفة، وإذا أردنا أن نفسر سياسة ما أو قراراً معينا فلنضع أنفسنا محل صانع القرار الأصلي، ونتصرف بعقلانية بمعنى نسعى لتحقيق المكاسب بأقل التكاليف، وهذا النموذج يرى أن الأحداث الهامة تسببها أسباب هامة، وأن قرارات الدولة تتشكل في معرض أهدافها وأن تصرفات الدولة تفسر من خلال اعتبار أن صناع القرارات عقلانيون يخططون سياساتهم التي يستهدفون تحقيقها[8].

وهنا يقوم هذا النموذج على محاولة تفسير سلوك الدولة تجاه حدث أو دولة أخرى عبر تحليل عقلاني للأهداف التي تعمل الدولة لها، فيقدم شرحا منطقيا للحسابات الدقيقة التي قد تكون الدولة قامت بها لاختيار سياسة معينة، وفي إطار هذا النموذج مثلا يعتبر العالم السياسي "هانز مورغانتو" أن الولايات المتحدة الأمريكية قد دخلت الحربين العالميتين الأولى والثانية نتيجة المخاطر المترتبة عن اختلال ميزان القوى في أوروبا في المرتين[9].

ومن جانبه يرى مارتن هالبرين أن منهج الخيار العقلاني أو الرشيد يتطلب من صناع القرار في السياسة الخارجية وضع الأهداف الإستراتيجية لهذه السياسة، ثم تحديد الخيارات والبدائل التي من الممكن تبنيها

---

[7] John Scott, "Rational Choice Theory IN G. Browning, A. Halcli, and F. Webster "Editor", From Understanding Contemporary Society: Theories of The Present (Sage Publications, 2000), p.2. Available at Http://www.soc.iastate.edu/sapp/soc401rationalchoice.pdf

[8] محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم. المناهج. الاقترابات. الأدوات (القاهرة: بيت الحكمة للإعلام والنشر والتوزيع، 1996)، ص 164.

[9] ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية (بيروت: دار الفكر العربي،1985)، ص188.

لتحقيق هذه الأهداف، إضافةً إلى المكاسب والخسائر لكل بديل من هذه البدائل، لذلك فإنه يجب القيام بجمع المعلومات الضرورية حول هذه البدائل لتقليص دائرة الغموض حولها ولتحقيق أعلى المكاسب الممكنة من وراء الخيار أو البديل الذي يتم إتباعه لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

ويعرف غراهام اليسون الفعل العقلاني بأنه العملية التي يقوم من خلالها اللاعب العقلاني باختيار البديل أو الخيار الذي تكون نتائجه متوافقة مع مصلحة وفائدة هذا اللاعب من بين عدة بدائل وخيارات مطروحة، ويحدد العناصر الأساسية لنموذج اللاعب العقلاني أو الرشيد كما يلي: [10]

- **الأهداف والغايات**: التي يقوم اللاعب العقلاني بوضعها من خلال الأهداف المفضلة التي توضح قيمة المنفعة.
- **الخيارات**: ويجب على اللاعب العقلاني اختيار البديل أو الخيار من بين الخيارات المطروحة خلال عملية صنع القرار السياسي.
- **النتائج**: لكل بديل أو خيار من الخيارات المطروحة عدة نتائج محتملة تسمح للاعب العقلاني بأخذها في الاعتبار مما يمكّنه من اتخاذ الخيار أو القرار العقلاني أو الرشيد.
- **الخيار**: الخيار العقلاني أو الرشيد هو عبارة عن اختيار البديل أو الخيار الذي يحقق أعلى مكاسب أو فوائد ممكنة.

من ناحيته يرى سكوت أن الأفراد في نظرية الخيار المنطقي أو العقلاني يكونون مدفوعين بحاجاتهم وأهدافهم التي تحدد خياراتهم المفضلة، وبالتالي فإنهم يتصرفون وفق القيود التي يفرضها الموقف والمعلومات المتوافرة لهم بالنسبة للخيارات المتاحة، لذلك فإنه يستلزم على الأفراد وفقاً لهذه النظرية توقع النتائج المحتملة بشكلٍ مسبق بالنسبة للخيارات المتاحة وحساب الفوائد والخسائر لكلٍ منها، والفرد العقلاني هو الذي يختار البديل أو الخيار الذي يحقق له أعلى الفوائد الممكنة[11].

وبشكل عام نجد أن نموذج الاختيار العقلاني يقوم على مجموعة من الافتراضات الأساسية ألا وهي:

- الفردية: بمعني أن النتائج الاجتماعية والسياسية ينظر إليها على أنها منتج جماعي لمجموعة من الخيارات الفردية.
- السعي لتحقيق أقصى قدر من المنفعة المتوقعة الذاتية، حيث أن هناك مجموعة من الخيارات الممكنة، وبالتالي تسعى الجهات الفاعلة لتحديد النتيجة التي تجلب أعظم الفوائد المتوقعة.
- تحديد تفضيلات الجهات الفاعلة التي تخضع لقيود معينة نابعة من الخيارات المتاحة.
- تحديد النتائج المترتبة على كل خيار من أجل الوقوف على الخيار الأفضل[12].

ووفقاً لنموذج الفاعل الرشيد فإن هناك خطوات محددة يتبعها صانع القرار عند اتخاذه القرار وتؤدى به إلى قرار رشيد، وهى:[13]

- تحديد المشكلة وصياغة الهدف بوضوح.
- تحليل المشكلة وتجميع المعلومات: حيث أن لكل مشكلة جوانب مختلفة تستلزم معرفتها، ثم يتم تجميع المعلومات اللازمة لكل هذه الجوانب وتحليل البيانات ومعرفة الأسباب.

---

[10] Garham Allison, The Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis (Boston: Little Brown, 1971), p p.10-12.

[11] John Scott, op.cit,. p.2.

[12] Stephen M. Walt, "Rigor or Rigor Mortis? Rational Choice and Security Studies", International Security, Vol. 23, No. 4 (Spring 1999), p p. 10-11.

[13] فيصل أبو صليب، تحليل عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، (ضمن مقرر السياسة الخارجية الكويتية)، جامعة الكويت، على الرابط التالي: http://www.abusulaib.com/?p=1185

- وضع البدائل اللازمة لمواجهة المشكلة وهي خطوة تالية لمعرفة دقيقة بالمشكلة المطلوب حلها وجوانبها المختلفة، وأن وضع البدائل لحل المشكلة تقود إلى بلورة القرارات المطلوب اتخاذها ويؤخذ في الاعتبار المكاسب والخسائر المحتملة.
- اختيار البديل واتخاذ القرارات الملائمة: وهي خطوة هامة حيث تفترض التقييد الشامل والموضوعي لكل البدائل واختيار الأفضل والملائم لحل المشكلة حلاً شاملاً واستراتيجيا وأن بدأ الحل تكتيكيا أو بصورة تدرجية.

الإطار المفاهيمي

مفهوم الهجرة غير الشرعية (Irregular / Illegal Migration):[14]

يتكون المفهوم من جزءين، الهجرة وصفة غير الشرعية. وعليه، فيتم أولاً تناول التعريف العام للهجرة بشكلٍ مختصَر لكونه الأصيل والأعمّ، ثم يُتطرَّق إلى ذلك الخاص بالهجرة غير الشرعية.

تُؤخَذ كلمة الهجرة في الأصل من الهَجْر، والهَجْرُ يعنى التَّرْك، أي الخروج من أرضٍ إلى أرض[15]. وللهجرة[16] عدة أنواع وفقاً لطبيعتها، فهناك الهجرات قصيرة المدى وطويلة المدى، والهجرات الفردية والجماعية، والهجرة غير الشرعية محل البحث، والهجرات الإقليمية والدولية... إلخ. كذلك فإن هناك أنواعاً عدة من المهاجرين، منها على سبيل المثال، المُهاجِر الاقتصادي (Economic Migrant) الذي يترك دولة إقامته المُعتادة ليقيم في دولةٍ أخرى تتسم بمستويات تنموية متقدمة تُمكِّنه من تطوير مستوى حياته المعيشية. وهناك المُهاجِر البيئي (Environmental Migrant) الذي يهجر مكان إقامته المُعتاد للعيش في مكانٍ آخر داخل أو خارج دولته - مؤقتاً أو دائماً - بسبب حدوث تغير بيئي من شأنه التأثير سلباً على حياته ومستوى معيشته [17].

وبالتعرُّض للهجرة الدولية (International Migration) التي لها أهميتها في هذا الصدد، نظراً لارتباط الهجرة غير الشرعية بها، فإنها - وفقاً للقاموس الإنجليزي للمصطلحات السياسية والحكومية - تعبر عن "الانتقال إلى دولة أجنبية للعيش فيها مؤقتاً" [18]. وطبقاً للموسوعة العربية الميسرة، فإنها تشير إلى "انتقال الأشخاص من دولةٍ إلى أخرى عبر اجتياز الحدود الدولية المرسومة للدول، وتعود بصورةٍ رئيسة إلى العوامل الاقتصادية، على أن الدين أو الجنس قد يلعبان دورًا في بعض الأحوال" [19].

وفيما يرتبط بـ **مفهوم الهجرة غير الشرعية** - وطبقاً لما تتبناه المنظمة الدولية للهجرة [20]. وشبكة الهجرة الأوروبية [21] - فهو يُطلَق على حركة الأفراد وتنقلاتهم خارج إطار القواعد التنظيمية الرسمية لكلٍ من الدولة الأم ودولتَى المرور والوِجهة. فبالنسبة للدولة الأم (State of Origin or Sending State) تكون

---

[14] من المرادفات الإنجليزية الأخرى لهذا المفهوم:
Unauthorized, insufficiently documented, Undocumented, Uncontrolled, Clandestine or Secret Migration/ mobility.
– See: Richard Perruchoud and Jillyanne R. Cross (eds.). Glossary On Migration. International Migration Law (Nº 25). Second Edition. (Geneva: International Organization for Migration (IOM), 2011), P. 54.

[15] جمال الدين ابن منظور. لسان العرب. تحقيق: عبد الله الكبير ومحمد حسب الله وهاشم الشاذلي. (القاهرة: دار المعارف، 1980)، ص ص 4616- 4617.

[16] يُقصَد بالهجرة هنا الهجرة البشرية دون سواها من الهجرات؛ كتلك الخاصة بالطيور والحيوانات والجمادات كالأموال مثلاً.

[17] Richard Perruchoud and Jillyanne R. Cross (eds.). Op. Cit., Pp. 32, 33, 39.

[18] Peter Holmes (ed.). Dictionary of Politics and Government. Third Edition. (London: Bloomsbury Publishing Plc., 2004), Pp. 118, 85.

[19] إيناس مصطفى وسمية عبد الله وآخرون (محررون). الموسوعة العربية الميسرة. الطبعة الثالثة. المجلد السابع. (بيروت: المكتبة العصرية، 2009)، ص 3491.

[20] Richard Perruchoud and Jillyanne R. Cross (eds.). Op. Cit., P. 54.

[21] EMN Synthesis Report of "Practical Measures to Reduce Irregular Migration (October 2012). (Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2013), P. 83.

الهجرة غير شرعية عند عبور الفرد حدودها الإقليمية باستخدام وثيقة سفر غير صالحة رسميًا أو مزوَّرة، أو عند عدم اكتمال الإجراءات الإدارية الخاصة بتنظيم المغادرة. أما بالنسبة لدولتي المرور (Transit State or State of Crossing) والوجهة (State of Destination or Receiving State)، فتكون الهجرة غير شرعية عند الدخول أو البقاء أو العمل فيهما دون وجود الإذن الخاص بذلك. واشتقاقاً من التعريف السابق، فإن المهاجر غير الشرعي (Irregular / Illegal Migrant) هو الشخص الذي يحاول اجتياز حدود دولةٍ ما – أو يكون بداخلها بالفعل - دون إذنٍ منها أو هو ذاك الذي يمكث في دولةٍ ما بعد انتهاء مدة إقامته الرسمية فيها، حتى وإن كان قد هاجر إليها ودخلها بطريقةٍ شرعية، ومن ثمَّ فيكون وجوده ذاته غير شرعي في هذه الدولة[22].

تقسيم الدراسة:

قُسمت الدراسة إلى المحاور الثلاثة الأتية:

المحور الأول: محددات السياسة الخارجية الإيطالية تجاه الصراع الليبي.

المحور الثاني: مصالح السياسة الخارجية الإيطالية تجاه الصراع الليبي.

المحور الثالث: أدوات السياسة الخارجية الإيطالية تجاه الصراع الليبي.

1- محددات السياسة الخارجية الإيطالية تجاه الصراع الليبي

تحظى ليبيا بموقع متميز في السياسة الخارجية الإيطالية، ليس فقط لأنها مستعمرة إيطالية سابقة، ولكن أيضًا بسبب العديد من العوامل التي تؤثر على العلاقة بين البلدين. كان لإيطاليا عدة مستعمرات في إفريقيا مثل إريتريا وإثيوبيا والصومال، لكن لم يتلق أي منها نفس الدرجة من الاهتمام في السياسة الخارجية الإيطالية مثل ليبيا. هناك عدد من المحددات التي تؤثر على السياسة الخارجية الإيطالية تجاه ليبيا، وأهمها أهمية دائرة الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الإيطالية، بالإضافة إلى محددات العلاقات التاريخية بين البلدين، والمحدد الجغرافي، والسعي إلى تبوء مكانة أفضل في النظام الدولي، وكذلك المحددات الاقتصادية والأمنية.

1-1 أهمية الدائرة المتوسطية (دائرة البحر الأبيض المتوسط)

يجادل العلماء الإيطاليون وصناع السياسة الخارجية بأن تحديد الأولويات وإدارة المصالح الإيطالية يتم في ضوء ثلاث دوائر جيوستراتيجية لإيطاليا: الدائرة الأطلسية، الدائرة الأوروبية، والدائرة المتوسطية. تسعى إيطاليا، ضمن دائرتها الأولى، إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة ودعم الجهود المتعددة الأطراف، بما في ذلك العمل من خلال حلف الناتو، بينما تسعى إلى العمل مع شركائها الأوروبيين والتأثير عليهم ضمن الدائرة الثانية. وأخيرًا، تسعى جاهدة لإقامة علاقات جيدة مع جيرانها المتوسطيين وزيادة نفوذها داخل منطقة البحر الأبيض المتوسط وخارجها من خلال الدائرة المتوسطية، بما في ذلك تنمية العلاقات الودية مع روسيا وتوسيع دورها في الشرق الأوسط. خلال حقبة الحرب الباردة وما بعد الحرب الباردة، حظيت إيطاليا بوضع القوة المتوسطة، وظلت ملتزمة بثبات بالترتيبات الاقتصادية والسياسية والأمنية للغرب. اختلفت الحكومات الإيطالية المتعاقبة في مصفوفة أولويات الدوائر الثلاث للسياسة الخارجية، على سبيل المثال، تميل حكومات يمين الوسط إلى تفضيل العلاقات الأطلسية، بينما تركز حكومات يسار الوسط أكثر على العلاقات مع أوروبا. ومع ذلك، كان هناك إجماع سياسي من الأحزاب بشكل عام فيما يتعلق بأهمية زيادة استقلال سياسة إيطاليا الخارجية ودورها كقوة إقليمية داخل دائرتها المتوسطية[23].

[22] Richard Perruchoud and Jillyanne R. Cross (eds.). Op. Cit., P. 54.

[23] David Felsen, Italian foreign policy under the Gentiloni government: do the ‘three circles’ hold in 2017? Contemporary Italian Politics, 10(4), December 2018, 364, Retrieved from: https://bit.ly/3oapNay

تضع إيطاليا في حسبانها أن ليبيا تقع في دائرة البحر الأبيض المتوسط، تلك الدائرة التي تولى إيطاليا اهتماماً بها، بالإضافة إلى أن الأزمة الليبية هي مثال رئيسي على كل التحديات الأمنية التي تفرضها هذه الدائرة، ليس فقط على إيطاليا، بل على جميع الدول الأوروبية.

1- 2المحدد التاريخي

يعتبر المحدد التاريخي أحد أهم محددات السياسة الخارجية الإيطالية تجاه ليبيا، حيث كانت ليبيا مستعمرة إيطاليا السابقة منذ عام 1911. في 3 أكتوبر 1911، هاجمت إيطاليا طرابلس بحجة تحرير ليبيا من الحكم التركي، مما أدى إلى توقيع معاهدة لوزان، وتنازل إيطاليا عن برقة وطرابلس. في عام 1934 وعام 1939، ضُمت المناطق الساحلية إلى إقليم العاصمة، وبالتالي سيطرت إيطاليا على جميع أجزاء ليبيا .وشهدت هذه المرحلة العديد من أشكال مقاومة القبائل الليبية ضد المستعمر، مما أدى إلى استنفاد القدرات العسكرية والاقتصادية لإيطاليا .استمرت هذه المرحلة حتى عام 1943، عندما فقدت إيطاليا السيطرة على مستعمراتها بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، لتحل محلها بريطانيا وفرنسا حتى تم إعلان إدريس السنوسي - أمير برقة السابق والزعيم السياسي المنفي- ملكًا على ليبيا في ديسمبر 1951[24].

قام معمر القذافي بانقلاب عام 1969، وحدد سياسته الجديدة تجاه إيطاليا بخطاب في مصراتة في 9 يوليو 1970يُدين الاستعمار ويقرر الاستيلاء على أصول الجاليتين الإيطالية واليهودية وطردهم من البلاد. طرد القذافي وصادر أصول ما يقرب من 20000 إيطالي استقروا في ليبيا باستثناء الأشخاص العاملين في قطاعي الطاقة والبنية التحتية وعدد 500 من الإيطاليين اعتبرهم القذافي أصدقاء[25].

بعد أن انتهج القذافي سياسة عدائية ضد الجالية الإيطالية في ليبيا عام 1970، تبنت إيطاليا رد فعل معتدل، مما سمح بمصالحة سريعة مع ليبيا. في بداية السبعينيات، أدى الحوار بين رئيس الوزراء الإيطالي "ألدو مورو Aldo Moro" (1969-1972) والقذافي إلى توقيع اتفاقيات تجارية مهمة تضم كبرى الشركات الإيطالية في قطاعات مثل الطاقة والأسلحة. وبالتالي بدأ يُنظر إلى إيطاليا تدريجياً على أنها الجسر الذي يربط بين ليبيا والمجتمعات الأوروبية الناشئة[26].

أدى صعود بيل كلينتون إلى السلطة إلى انفراج في عزلة ليبيا الدولية، مما أدى إلى رفع العقوبات وإعادة التأهيل الدولي لليبيا في عام 2003. وكانت إيطاليا أول دولة تسعى لإعادة التعاون مع ليبيا، مما أدى إلى توقيع "معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون" في عام 2008 بعد سنوات من المفاوضات. ألزمت الأحكام الرئيسية لهذه الاتفاقية إيطاليا بدفع 5 مليارات دولار لليبيا كتعويض عن احتلالها للبلاد على مدى 20 عامًا، كما ألزمت ليبيا بالتعاون مع إيطاليا في السيطرة على تدفق المهاجرين غير الشرعيين باستخدام الساحل الليبي كنقطة انطلاقهم إلى أوروبا. ووصف برلسكوني المعاهدة بأنها "اعتراف مادي وعاطفي بالأخطاء التي ارتكبتها بلادنا في حق ليبيا خلال الحقبة الاستعمارية"، وربما تكون هذه هي المرة الأولى التي يعتذر فيها رئيس دولة أوروبي رسميًا عن الاستعمار[27].

يعتبر عام 2011 بداية المرحلة الضبابية للعلاقات التاريخية بين إيطاليا وليبيا. في البداية، تم تعليق تنفيذ معاهدة 2008، وتبنت إيطاليا نهجًا حذرًا تجاه الأزمة الليبية، ولكنها تحولت بسرعة إلى نهج أكثر قوة، حيث شاركت في عملية "فجر أوديسيا Odyssey Dawn". بعد الإطاحة بنظام القذافي، أقامت إيطاليا علاقات جيدة مع حكومات ما بعد الثورة، بهدف واضح هو استئناف تنفيذ معاهدة عام 2008، لكن اندلاع الحرب الأهلية في عام 2014 دفع إيطاليا إلى تغيير استراتيجيتها[28]. تغيرت الإستراتيجية الإيطالية تجاه ليبيا أكثر من مرة، بسبب تغير الحكومات الليبية، واستمرار الصراع السياسي بين الحكومات المتنافسة في

[24] Aldo Liga, Op Cit.
[25] Osvaldo Croci and Marco Valigi, OP. Cit, 5.
[26] Osvaldo Croci and Marco Valigi, Op Cit, 43.
[27] Aldo Liga, Op Cit, 17.
[28] Ibid, 17- 18

ليبيا، ولم تعد العلاقات الإيطالية الليبية تسير في خط واضح. وبالتالي، يمكن وصف هذه المرحلة التاريخية في العلاقة بين البلدين بأنها مرحلة ضبابية.

1-3 المحددات الجيوسياسية

بالإضافة إلى كونها مستعمرة إيطالية سابقة، فإن الموقع الجغرافي لليبيا (جنوب الساحل الإيطالي) هو أحد المحددات المهمة للسياسة الخارجية الإيطالية تجاه ليبيا. في عام 1939، أطلق موسوليني على سواحل ليبيا اسم الساحل الرابع لإيطاليا (كوارتا سبوندا) ، وهو ما يفسر الموقف الخاص الحالي لإيطاليا تجاه هذا البلد باعتباره مجالًا ذا أولوية للسياسة الخارجية ، والتي لها علاقة مباشرة بأمن البلاد[29].

تأتي أهمية المحدد الجغرافي للسياسة الخارجية الإيطالية تجاه ليبيا من جانبين. أولاً، أي تحدٍ أو تهديد يحدث في ليبيا سوف يؤثر تلقائيًا على إيطاليا. وبما أن إيطاليا تقع في جنوب قارة أوروبا، فإن هذه التحديات ستمتد إلى جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في ضوء اتفاقية "شنغن Schengen"، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى اضطراب العلاقات الإيطالية مع السياسة الخارجية الأوروبية. ولعل تدفقات الهجرة من الشواطئ الليبية إلى إيطاليا، وانتشار الأعمال الإرهابية في الدول الأوروبية، وتدهور الوضع الاقتصادي في إيطاليا، وخاصة في مجال الطاقة، خير دليل على امتداد تأثير الأزمة الليبية إلى إيطاليا. الجانب الثاني هو محاولة منع الدول الأخرى من زيادة نفوذها في ليبيا على حساب إيطاليا، مع لعب دور فعال في استقرار البلاد على المدى الطويل، وبالتالي تعزيز مكانة إيطاليا في ليبيا وشمال إفريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط الأوسع كقوة إقليمية متوسطة حاسمة[30].

1-4 محدد المكانة الدولية

منذ توحيد إيطاليا عام 1861، حاولت إيطاليا دائمًا أن تصبح "قوة عظمى"، لتحتل مقعدًا في الطاولات الدولية الرئيسية إلى جانب أقوى الدول. كانت هذه الرغبة قوية بشكل خاص خلال مملكة إيطاليا، مع الطبقة الحاكمة الليبرالية أولاً، والطبقة الفاشية لاحقًا، التي حاولت إنشاء إمبراطورية استعمارية لإيطاليا ورفع مكانتها الدولية بين القوى الأوروبية الأخرى[31]. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية، حظيت إيطاليا بوضع القوة المتوسطة ولا تزال ملتزمة بثبات بالترتيبات الاقتصادية والسياسية والأمنية للغرب[32] ، مما جعل الرغبة في استعادة المكانة الدولية أحد أهم محددات السياسة الخارجية الإيطالية.

تسعى إيطاليا للحصول على مكانة أفضل في النظام الدولي، لكن هذه الرغبة تقوم على الخوف من كونها غير مستحقة، خاصة في دائرتها الأطلسية والأوروبية. لذا ، تعتبر إيطاليا الدائرة المتوسطية (دائرة البحر الأبيض المتوسط) ، وخاصة ليبيا ، الفرصة الأخيرة للحصول على المكانة التي تستحقها ، ويمكن توضيح هذه الرغبة من خلال قراءة الاستراتيجية الإيطالية تجاه ليبيا ، والتي حددها ماتيو رينزي Matteo Renzi (2014-2016) – قائد حكومة اليسار الوسط – في أربع نقاط: دعم المبادرة التي تقودها الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في البلاد، وتقديم إيطاليا كقائد محتمل لعمليات حفظ السلام، وتعزيز نهج الاتحاد الأوروبي للتحكم في تدفقات الهجرة، واستمرار جهود الوكالة الوطنية للمحروقات (ENI) ، أهم شركة طاقة إيطالية ، للحفاظ على مكانتها في الدولة.[33]

من خلال دراسة هذا الخطاب، يمكننا أن نستنتج عددًا من المحددات الأخرى للسياسة الخارجية الإيطالية تجاه ليبيا، مثل المحدد الاقتصادي الراغب في استمرار جهود ENI في ليبيا، والمحدد الأمني الراغب في

[29] Italian intervention in Libya: what are Rome's key interests, positions, and strategies?", United World International, 7 August 2020, Retrieved from: https://bit.ly/3zQ7dcF

[30] Pierluigi Barberini, what strategy for Italy in the Mediterranean basin: rethinking the Italian approach to foreign, security and defence policy, (Master degree, Luiss Guido Carli University, Department of Political Science, 2020), 109, Retrieved from: https://bit.ly/3g6TIfx

[31] Ibid, 91.

[32] David Felsen, Op Cit, 364.

[33] Aldo Liga, Op Cit, 17.

ضمان استقرار ليبيا، وهو الأمر الذي يتناوله البحث بالتفصيل في مصالح السياسة الخارجية الإيطالية تجاه ليبيا.

2- مصالح السياسة الخارجية الإيطالية تجاه الصراع الليبي

تعتبر إيطاليا من أهم الفاعلين في الأزمة الليبية التي اندلعت منذ عام 2011. وبغض النظر عن اختلاف الباحثين حول طبيعة وأهمية هذا الدور، فلا يمكن لأي متابع للأزمة الليبية أن ينكر الوجود الإيطالي في ليبيا. فما هي المصالح الرئيسية لإيطاليا في الأزمة الليبية؟

2-1الهجرة غير الشرعية

من المؤكد أن ظاهرة الهجرة ليست حديثة العهد في أوروبا. على مدى العقود الثلاثة الماضية، ساعدت تيارات مختلفة من المهاجرين واللاجئين في إعادة تشكيل المجتمعات الأوروبية إلى حد كبير. تعد دول جنوب أوروبا المقصد الأول للمهاجرين الدوليين، مع تدفق أعداد كبيرة من طالبي اللجوء والمهاجرين إلى جنوب أوروبا من الشرق الأوسط وأفريقيا. وتعد إيطاليا من بين الدول الأكثر تضررًا بشكل مباشر من الهجرة إلى أوروبا، حيث لا تبعد حدودها الجنوبية وجزرها سوى مسافة قصيرة عن دول شمال إفريقيا مثل ليبيا وتونس، وهي نقاط رئيسة للعديد من المهاجرين غير الشرعيين وطالبي اللجوء الذين يحاولون إيجاد حياة جديدة في أوروبا. من بين مليون لاجئ عبروا البحر الأبيض المتوسط في عام 2015، وصل 154 ألفًا إلى إيطاليا، مما أدى إلى زيادة نسبة اللجوء إلى إيطاليا بمقدار 31% في معدلات طلبات اللجوء السنوية[34]. وقد دفع وضع عدم الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا إلى تزايد موجات الهجرة غير الشرعية بشكل متزايد باتجاه إيطاليا، وتحول بالتالي اللجوء في المنظور الأوروبي إلى تهديد أمني، فالأزمة الليبية وانعكاساتها الأمنية جعلت أعدادًا هائلة من الليبيين ينزحون إلى أوروبا، مما جعلهم يمثلون تهديدًا سافرًا للأمن الأوروبي. ينجم هذا الخوف من إمكانية ارتباط هؤلاء المهاجرين بشبكات إرهابية متصلة بتنظيم الدولة الإسلامية[35].

لذلك، تبنت إيطاليا العديد من السياسات لمكافحة الهجرة غير الشرعية. حتى أوائل السبعينيات، كانت إيطاليا في المقام الأول أرضًا للهجرة نظرًا لأن الهجرة كانت متواضعة للغاية. في الثمانينيات، ظهرت أنماط هجرة اقتصادية وإقليمية جديدة، قادمة من البلدان النامية، مما دفع إيطاليا إلى تشريع القانون الأول رقم 943 لعام 1986، المعروف أيضًا باسم "قانون فوشى Foschi Law"، والذي يتضمن إشارة صريحة إلى مكافحة الهجرة غير الشرعية. ثم قامت إيطاليا بتشريع العديد من القوانين وصدقت على العديد من المعاهدات مع الدول المصدرة للهجرة، من أجل السيطرة الفعالة على الهجرة غير الشرعية، خاصة مع الاتفاق المبدئي بين الدول الأوروبية لإنشاء منطقة شنغن Schengen ذات الحدود المفتوحة[36]. تم التوقيع على اتفاقية "شنغن" في لوكسمبورج عام 1985 بين 30 دولة، معظمها أعضاء في الاتحاد الأوروبي[37].

تعد ليبيا من أهم الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين إلى إيطاليا، وذلك لقرب الموقع الجغرافي بين البلدين، لذلك تؤكد العديد من الدراسات أن ليبيا هي بوابة المهاجرين إلى أوروبا. فضلاً عن أن ليبيا تعد بلد عبور للهجرة، حيث تمتلك أكثر من 4000 كيلومتر من الحدود البرية مع تونس والجزائر والنيجر وتشاد والسودان ومصر مما يوفر طريقًا للهجرة، ولا سيما مع ضعف السيطرة على بعض النقاط الحدودية. لذلك وقعت إيطاليا مع ليبيا العديد من اتفاقيات التعاون الهادفة إلى مكافحة الهجرة غير الشرعية، ولعل أهمها

[34] Pietro Castelli Gattinara, the 'refugee crisis' in Italy as a crisis of legitimacy, Contemporary Italian Politics, 9(3), 2017, 1, Retrieved from: https://bit.ly/3rnMDw6

[35] توفيق بوستي وسامي بخوش، مرجع سبق ذكره، ص. 97.

[36] Gabriele Abbondanza, Italy's Migration Policies Combating Irregular Immigration: from the Early Days to the Present Times, Italian Journal of International Affairs, 52(4), 2017, 1-5, Retrieved from: https://bit.ly/3fqSF9P

[37] دخالة مسعود، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وآلياتها ومكافحتها، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 5، أكتوبر 2014، ص149.

معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون لعام 2008. وقد قيدت العديد من بنود هذه الاتفاقية قدرة أي مواطن أفريقي على طلب اللجوء أو الهجرة إلى إيطاليا عبر ليبيا. وشملت هذه الإجراءات تسيير دوريات بحرية وجوية وبرية مختلطة للمشاركة المباشرة للحكومة الإيطالية في إعادة المهاجرين الوافدين إلى ليبيا، ومعظمهم من مصر وباكستان وغانا ونيجيريا[38].

لكن بعد اندلاع الحرب الأهلية في ليبيا، ازدادت الأعداد مرة أخرى حيث فقدت الدولة الليبية السيطرة ولم تحافظ على أمن الحدود لمنع عبور المهاجرين، لتصل إلى 64300 في عام 2011 و170760 في عام 2014. ونظرًا لاستمرار الصراع الداخلي، بلغ عدد المهاجرين الذين وصلوا إلى الشواطئ الإيطالية 173000، بالإضافة إلى 5000 حالة وفاة في عام 2016، بزيادة قدرها 17 في المائة مقارنة بعام 2015. لذا، تعاونت الحكومات الإيطالية المتعاقبة مع السلطات الرسمية في عهد القذافي (1969-2011)، ومع حكومتي الغرب والشرق الليبي بعد عام 2014، حيث تم إبرام العديد من الاتفاقيات مثل مذكرة التفاهم في عام 2017، والتي تركز بشكل كبير على مكافحة الهجرة غير الشرعية، إلى جانب تكثيف الزيارات على مستوى السياسيين والفنيين. كما أن الهاجس الأمني دفع الحكومة الإيطالية إلى الاتفاق مع الجماعات المسلحة التي التزمت بموجب صفقات مالية، بالحد من تدفق الهجرة غير الشرعية إلى السواحل الإيطالية. فلقد تسلمت جماعات مسلحة في الغرب الليبي، خاصة في طرابلس والزاوية وصبراتة، مبالغ مالية مقابل تعهداتها بمنع أو وقف الهجرة غير الشرعية بعلم من الحكومة الليبية[39]. يمكن أن يُعزى تردد إيطاليا في الانضمام إلى التحالف الذي يقوده الناتو ضد القذافي في عام 2011 إلى هذه الزيادات الكبيرة في أعداد المهاجرين غير الشرعيين. على الرغم من انتهاكات القذافي للعديد من حقوق الإنسان، كان القادة الأوروبيون وخاصة الإيطاليون حريصين على الاستفادة من قدرة ليبيا على منع المُهربين من تنظيم رحلات القوارب الغير شرعية عبر البحر الأبيض المتوسط[40].

إن الزيادة المستمرة في عدد الهجرة غير الشرعية القادمة من ليبيا أجبرت إيطاليا على اتباع مناهج مختلفة لمكافحة هذه الظاهرة [41]. أدت أزمة الهجرة إلى زيادة مشاكل إيطاليا الداخلية والخارجية. هناك ثلاث مشكلات رئيسية في ظل الآثار السلبية للهجرة على إيطاليا، وهي الضغوط الاقتصادية والضغوط السياسية وضغوط الاتحاد الأوروبي .أدت زيادة الهجرة في عام 2014 إلى عدم الاستقرار الاقتصادي في إيطاليا، خاصة مع ضعف الاقتصاد الإيطالي منذ الركود العالمي عام 2008 وحتى قبل الركود. قبل عام 2008، كان اقتصاد إيطاليا أضعف من معظم دول منطقة اليورو، حيث كان نموها السنوي أقل بمقدار 1% تقريبًا من متوسط البلدان المماثلة. يُعزى معدل النمو المنخفض هذا إلى حد كبير إلى ضعف الإنتاج، بشكل أساسي في التصنيع والقطاعات الغير قابلة للتداول في الاقتصاد الإيطالي. كما دفع الاقتصاد الضعيف الحكومة إلى خفض ميزانيات التعليم وبعض خدمات الرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية[42].

عندما بدأ الركود العالمي في عام 2008، تأثرت إيطاليا بالأزمة العالمية عندما بدأت البنوك في تقليص ائتمان عملائها في محاولة لاستعادة السيولة، مما أدى بعد ذلك إلى انخفاض الاستثمارات في المعدات والمنازل، وبالتالي زيادة معدل البطالة، وخفض الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة عجز الموازنة والدين العام. سعت إيطاليا إلى السيطرة على الأزمة الاقتصادية من خلال سياسة التقشف في محاولة لخفض الإنفاق الحكومي، والحفاظ على الموارد، والسيطرة على الديون، لكن هذا أفضى إلى زيادة في الديون وتقلص

[38] Amy McMinn, Op Cit, 15.

[39] مصطفى عبد الله أبو القاسم، تأثير الهجرة غير الشرعية في العلاقات الإيطالية-الليبية، مجلة السياسة الدولية، المجلد 53، العدد 212، ابريل 2018، ص. 59.

[40] Elisabetta Brighi and Marta Musso, Op Cit, 81.

[41] مصطفى عبد الله أبو القاسم، تأثير الهجرة غير الشرعية في العلاقات الإيطالية-الليبية، مجلة السياسة الدولية، المجلد 53، العدد 212، ابريل 2018، ص. 59.

[42] Emma Salachi, The Immigration Crisis in Italy: A Convergence of Crises and What it Means for Globalization, (Honors Theses, Assumption University, 2019), 14, Retrieved from: https://bit.ly/3A41LTp

الناتج المحلي الإجمالي[43]. لذا، مع تزايد تدفقات الهجرة إلى إيطاليا، والضغط المتزايد على الاقتصاد الإيطالي الضعيف، زادت المشاعر المعادية للمهاجرين في إيطاليا، مما خلق بيئة معادية لهم. في عام 2018، اعتبر 35٪ من الإيطاليين الهجرة كواحدة من أهم مشكلتين تواجهان بلادهم. علاوة على ذلك، اعتقد 12٪ فقط من الإيطاليين في عام 2018 أن المهاجرين يجعلون بلادهم أقوى، بينما يعتقد 51٪ أنهم يشكلون عبئًا على البلاد .

فيما يتعلق بالضغوط السياسية الناتجة عن الهجرة إلى إيطاليا، تتجلى في ازدهار الأحزاب السياسية الراديكالية اليمينية مثل "ليجا نورد Lega Nord " و "فايف ستارFive Star " ، الذين كانوا يستغلون الهجرة، مع التركيز على النتائج الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على الهجرة. على سبيل المثال، شارك حزب الفايف ستار الشعبوي الراديكالي في الانتخابات التي جرت في مارس 2018، وحصل على أكبر عدد من الأصوات بنسبة 33 بالمائة. سرعان ما اكتسب الحزب، بقيادة "لويجي دي مايو Luigi Di Maio"، استحسان الجمهور الإيطالي الذي يعتقد أن حكومة "برلسكوني Berlusconi" لم تفعل ما يكفي في السنوات الأخيرة لمساعدة إيطاليا على التعافي من الانهيار الاقتصادي، وخفض معدل البطالة، وتحسين معيشة الشعب الإيطالي[44].

علاوة على ذلك، فإن صعود الأحزاب اليمينية المتطرفة إلى السلطة وشعبيتها يكشف أن العديد من الإيطاليين يعارضون بشدة الهجرة ويريدون إعادة إيطاليا إلى حالة الحكم الذاتي التي كانت عليها إيطاليا قبل انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي .وفقًا لـ بيانات"Eurobarometer" ، يعتبر أكثر من 40 في المائة من الإيطاليين أن الهجرة هي أهم مشكلة تواجه إيطاليا في عام 2017. وقد تم تأكيد الاتجاهات المماثلة من خلال استطلاع أجراه مركز بيو للأبحاث في عام 2016، الذي أوضح أن الغالبية العظمى من الإيطاليين يعتقدون أن اللاجئين الذين يغادرون دول مثل العراق وسوريا إلى إيطاليا يمثلون تهديدًا كبيرًا[45].

وفيما يخص ضغوط الاتحاد الأوروبي، أدت الزيادة في عدد المهاجرين وطالبي اللجوء في دول جنوب أوروبا إلى انهيار سياسات الهجرة في الاتحاد الأوروبي، وتحديداً اتفاقية "شنغن" واتفاقية "دبلن". اتفاقية شنغن، التي تم سنها في عام 1985، هي إحدى سياسات الاتحاد الأوروبي التي تسمح لكل مواطن في الاتحاد الأوروبي بالسفر والعمل والعيش في أي دولة من دول منطقة "شنغن"، كما تضمن حرية التنقل بين دول منطقة "شنغن" لمواطني الاتحاد الأوروبي وكذلك السياح والمواطنين الآخرين من خارج الاتحاد الأوروبي بما في ذلك المهاجرين واللاجئين الذين يدخلون أوروبا بشكل غير قانوني[46].

ولكن بعد موجة الهجرة المكثفة في عام 2015، بدأت بعض دول الاتحاد الأوروبي في إعادة فرض ضوابط على الحدود بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. على سبيل المثال، قررت الحكومة الفرنسية مؤقتًا إعادة فرض ضوابط على الحدود مع إيطاليا، بعد ارتفاع الهجرة غير الشرعية من تونس وليبيا في أعقاب ثورات الربيع العربي وما خلفته من اضطرابات سياسية. تصاعدت التوترات بين الدول الأعضاء، ووصلت قضية الهجرة غير الشرعية إلى قمة جدول أعمال الاتحاد الأوروبي، بسبب عدم التوافق على كيفية التعامل مع طلبات اللجوء[47].

وقد أدركت السلطات الإيطالية أن مقاومة الهجرة تبدأ من الحدود الجنوبية الليبية، وليس على سواحل المتوسط أو المياه الإقليمية والدولية. لذا، لا يُستغرب التعامل الإيطالي - بعد سقوط نظام القذافي – مع

[43] Emma Salachi, Ibid.
[44] Dylan Patrick, Anti-Immigrant Populism in Italy: An Analysis of Matteo Salvini's Strategy to Push Italy's Immigration Policy to the Far Right, The Yale Review of International Studies, January 2021, Retrieved from: https://bit.ly/3HYi6Px
[45] Pietro Castelli Gattinara, Op Cit, 6
[46] Ibid, 18.
[47] Pietro Castelli Gattinara, Op Cit, 4.

أطراف ليبية عدّة سواء كانت رسمية أو غير رسمية، وسواء أكانت في العاصمة طرابلس ومصراتة، أم في الشرق (بنغازي وطبرق)، أو القبائل الساكنة على الحدود الليبية الجنوبية، وهو ما يفسر التدخلات الإيطالية في الملف الليبي، على غرار التدخل لإبرام اتفاقية الصلح بين قبائل الجنوب الليبي من التبو والعرب والطوارق الموقعة في روما في شهر مارس 2017، والتي تتعلق بمراقبة خمسة آلاف كيلو متر من الحدود الليبية الجنوبية، وبهذه المناسبة صرح وزير الداخلية الإيطالي بأن تأمين حدود ليبيا في الجنوب يعنى تأمين حدود أوروبا الجنوبية[48].

2-2 أمن النفط والغاز

لطالما كانت القضايا الاقتصادية في صميم انخراط إيطاليا مع ليبيا، حتى في ضوء انتهاكات النظام السياسي الليبي السابق[49]. بحلول أوائل الثمانينيات، كانت إيطاليا وليبيا متشابكتين اقتصاديًا بالفعل على الرغم من التوترات السياسية، لكن هذا التعاون الاقتصادي بين البلدين كان قائمًا على السيطرة الليبية على احتياجات الطاقة الإيطالية. بحلول عام 1982، سيطرت ليبيا على 15-17٪ من احتياجات الطاقة الإيطالية. علاوة على ذلك، زادت التجارة الليبية الإيطالية بمقدار 1.3 مليار دولار بين 1977-1979، لتصل إلى 3.7 مليار دولار، ومع ذلك، فإن الميزان التجاري كان يصب في مصلحة ليبيا بمقدار 550 مليون دولار[50].

إن حاجة الاقتصاد الإيطالي للأسواق الليبية والنفط والاستثمارات، واهتمام الحكومات الإيطالية المتعاقبة بسلامة القوى العاملة الإيطالية في ليبيا، تُعد العوامل الرئيسية التي تُفسر ضبط النفس في التعامل مع مختلف أشكال التخويف التي يمارسها نظام طرابلس. يوضح هذا كيف أنه على الرغم من أن إيطاليا كانت لديها مصالح اقتصادية في المنطقة، إلا أن ليبيا احتفظت بمزيد من القوة بسبب إمداداتها من النفط والغاز الطبيعي.[51] حتى عندما اتُهمت ليبيا بتفجير ملهى ليلي ألماني في عام 1986 وفُرض عليها حظر على استيراد الأسلحة من إيطاليا، كافح السياسيون الإيطاليون داخل الاتحاد الأوروبي لرفع هذا الحظر. وبعد مفاوضات مهمة في ظل رئاسة "برودي Prodi" للمجلس الأوروبي، تم رفع الحظر وأصبحت إيطاليا أكبر مورد للأسلحة لليبيا في أوروبا.[52]

علاوة على ذلك، في 30 أغسطس 2008 وقع رئيس الوزراء الإيطالي "سيلفيو برلسكوني Silvio Berlusconi" والعقيد الليبي معمر القذافي "معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون". تنص معاهدة الصداقة على تعويض ليبيا بقيمة 5 مليارات دولار من خلال إنشاء طريق ساحلي سريع سيعبر الحدود الليبية من مصر إلى تونس، وتمويل الشباب الليبيين الذين يرغبون في الدراسة في إيطاليا، ودفع معاشات لضحايا الألغام التي زرعها الإيطاليون في العهد الاستعماري. علاوة على ذلك، تعزز معاهدة الصداقة الاتفاقات الثنائية المتعلقة بقضايا العلوم والثقافة والطاقة ومكافحة الإرهاب والجرائم والمنظمات التي تستغل الهجرة غير الشرعية [53]. كل هذه المواقف توضح أهمية الاقتصاد الليبي بالنسبة لإيطاليا، حيث لم يكن لإيطاليا وضع مماثل مع مستعمراتها السابقة، والتي تعد من أفقر دول العالم.

---

[48] أحمد السبيطلي، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2017، ص. 40.

[49] Dario Cristiani and Silvia Colombo, Making Sense of Italy's Renewed Economic Diplomacy Towards Libya, Istituto Affari Internazionali, 9 July 2021, 2, Retrieved from: https://bit.ly/3JZx6eJ

[50] Amy McMinn, Friendship of Italian Foreign Policy with Its Former Colonies, (Master Degree, University of North Carolina, College of Arts and Sciences, 2015), 12, Retrieved from: https://unc.live/3JYAVAG

[51] Dario Cristiani and Silvia Colombo, Op Cit, 1.

[52] Amy McMinn, Op Cit, 13.

[53] Michela Ceccorulli and Fabrizio Coticchia, Multidimensional Threats and Military Engagement: The Case of the Italian Intervention in Libya, Mediterranean Politics, 20 (3), June 2015, 13, Retrieved from: https://bit.ly/3Fov6cl

يعتبر النفط والغاز أهم عنصر في مجالات التعاون الاقتصادي بين إيطاليا وليبيا، حيث تعتمد إيطاليا بشكل كبير على واردات الطاقة[54]. تمتلك ليبيا أكبر احتياطيات نفط في إفريقيا، وتحتل المرتبة 21 في احتياطيات الغاز الطبيعي على المستوى العالمي. يعتمد الاقتصاد الليبي إلى حد كبير على قطاع الطاقة، الذي يمثل أكثر من 95 في المائة من عائدات التصدير. استحوذ قطاع النفط والغاز على حوالي 85٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام 2021[55] .

لذا، فإن أحد أولويات إيطاليا في ليبيا هو قطاع الطاقة. تعمل شركة ENI الإيطالية بنشاط في البلاد منذ عام 1959، وهي أطول مدة من عمل أى شركة أجنبية منافسة في ليبيا. اعتبارًا من عام 2004، كان خط أنابيب الغاز الطبيعي، جرين ستريم Greenstream، الذي يربط حقل الواسا الجنوبي الغربي بجيلا في صقلية، أحد الشرايين الرئيسية لإمدادات الغاز من ليبيا إلى إيطاليا. في عام 2007، جاء ثلث استهلاك النفط الإيطالي من ليبيا، وربما كان ذلك الاعتماد الإيطالي الأكبر على استيراد الطاقة من ليبيا في تاريخ إيطاليا[56].

ولكن منذ اندلاع الحرب الأهلية الثانية في عام 2014، كانت حقول النفط والغاز في قلب الصراع بين الفصائل المختلفة على السلطة، حيث كانت السيطرة على البنية التحتية الهيدروكربونية هي وسيلة ضغط مهمة للمفاوضات[57]. وهكذا تأثرت التدفقات من ليبيا إلى إيطاليا. ومع ذلك، كانت طرابلس في عام 2021 ثاني مورد للنفط في روما (18.5٪)[58]، والخامس للغاز الطبيعي (5٪)[59]. يعود الفضل في استمرار تدفق الطاقة من ليبيا إلى إيطاليا بكميات معقولة خلال الحرب الأهلية إلى شركة ENI، حيث واصلت ضخ النفط وعقد صفقات مع شركة النفط الوطنية (NOC) القوية ومقرها طرابلس. تعد شركة ENI مشغل الطاقة الأجنبية الرائد في ليبيا. على الرغم من اعتبارها اليوم شركة خاصة، إلا أن الحكومة الإيطالية تحتفظ بالسيطرة الفعلية على ENI بحصة 30.33٪[60] .

الشركة مسؤولة عن 45٪ من إنتاج النفط والغاز الليبي في الوقت الحالي، من خلال العمليات المشتركة مع المؤسسة الوطنية للنفط التي تمثل سدس إنتاج شركة ENI العالمي. يضمن حقل غاز الوفاء وحقل الفيل النفطي إمدادًا ثابتًا بالطاقة من خلال خط أنابيب جرين ستريم، الذي يربط الإنتاج البري وحقل البوري البحري بصقلية. هذا الرابط الذي يبلغ طوله 520 كيلومترًا هو جزء من مجمع مليته للنفط والغاز الأكبر في مليته وصبراتة، وهي عملية مشتركة بين ENI-NOC. كما تنشط شركة ENI في حقل أبو عطيفل بشرق ليبيا[61] .

تقع تقريبًا جميع أصول النفط والغاز الطبيعي لشركة ENI في ليبيا في النصف الغربي من البلاد، تحت سيطرة حكومة الوفاق الوطني(Government of National Accord (GNA المدعومة من تركيا. تمنح جغرافية أصول النفط والغاز الطبيعي في شركة ENI إيطاليا مصلحة وطنية حيوية في الحفاظ على حكومة الوفاق الوطني وتوسيع سلطتها على غرب ليبيا من أجل ضمان أمن البنية التحتية للطاقة لشركة ENI[62]. بينما تجنبت إيطاليا التدخل المباشر في المنطقة، واصلت شركة ENI تعزيز وجودها. في عام 2017، وفي خضم الحرب الأهلية، بلغ إنتاج الشركة من النفط ذروته عند 384 ألف برميل يوميًا. بحلول

[54]" Italian intervention in Libya: what are Rome's key interests, positions, and strategies?", Op Cit.
[55] Libya Facts and Figures", OPEC, Retrieved from: https://bit.ly/2KSpOOq
[56] Elisabetta Brighi and Marta Musso, Op.Cit.
[57] Aldo Liga, Op Cit, 32.
[58] Volume of crude oil imported to Italy in 2020 and 2021, by country of origin", Statista, February 2022, Retrieved from: https://bit.ly/3VwoBfP
[59]" Gross imports of natural gas in Italy in 2021, by country of origin", Statista, July 2022, Retrieved from: https://bit.ly/3GkKfzj
[60] Michaël Tanchum, Op Cit.
[61] Francesco Pitro Loi, A State Within the Italian State: ENI'S Foreign Policy in Libya, The Paris Globalist, 23 June 2021, Retrieved from: https://bit.ly/3I5wrGV
[62] Michaël Tanchum, Op Cit, 5.

العام التالي، استحوذت الشركة على حصة 42٪ من شركة BP Contracts في المنطقة. وسعت شركة Oil Giant استخراج الغاز من خلال تعزيز حقل الوفاء على الحدود الجزائرية وتحديث مجمع مليته للنفط والغاز.[63]

مكنت العلاقة الجيدة بين إيطاليا وحكومة الوفاق الوطني، واستمرار عمل شركة ENI في ليبيا، إيطاليا من الحفاظ على استقرار إنتاج الطاقة في المناطق الواقعة تحت حماية الميليشيات المتحالفة مع حكومة طرابلس. منذ تشكيل حكومة الوفاق الوطني بقيادة رئيس مجلس الرئاسة فايز السراج، ظلت صادرات شركة ENI من الغاز الطبيعي الليبي إلى إيطاليا ثابتة نسبيًا بمقدار حوالي 5.6 مليار متر مكعب سنويًا عبر خط أنابيب جرين ستريم. لم يشهد خط الأنابيب وحقل الوفاء البري للغاز ولا مجمع مليته للمعالجة والضخ على الساحل الليبي مستويات كبيرة من التعطل[64]. ولا تزال شركة " ENI" شركة الطاقة الأجنبية الرائدة العاملة في ليبيا من بين العديد من اللاعبين الدوليين الذين يتعاملون مع صناعة الطاقة الليبية، مثل "توتال Total" (فرنسا)، و"ريبسول Repsol" (إسبانيا)، و"وينترشال Wintershall " (ألمانيا)، و"أوكسيدنتال Occidental" (الولايات المتحدة). في عام 2018، بلغ إنتاج شركة "ENI" في ليبيا 302 ألف برميل يوميًا، وفي عام 2019 بلغ 291 ألف برميل يوميًا. وتمتلك شركة "ENI" 11 رخصة لإنتاج النفط في ليبيا.[65]

بناءً على ما سبق، تعد شركة ENI إحدى الأدوات المهمة لتحقيق المصالح الإيطالية في ليبيا، لدرجة أن "أندريا غريكو Andrea Greco"، و"جوزيبي أودو Giuseppe Oddo "- صحفيون إيطاليون - أشاروا إلى شركة ENI على أنها "دولة داخل الدولة "، وذلك لقدرتها على تشكيل قرارات الحكومة في الداخل والخارج. غالبًا ما يُنظر إلى شركة ENI على أنها "قائد الهجوم الذي يعزز المصالح الإستراتيجية الإيطالية في المنطقة"، كما أنها تفاعلت مع نواحي كثيرة في السياسة الخارجية الإيطالية، مما ساهم في تشكيل هذه السياسة على مر السنين.[66]

لكن، نظرًا لحالة عدم الاستقرار في ليبيا، مما نتج عنه نقص إمدادات الغاز الليبي إلى إيطاليا، ونظرً أيضًا لنقص إمدادات الغاز الروسي إلى إيطاليا بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا، وما تبعه من توقيع عقوبات عليها، لجأت إيطاليا إلى مصر والجزائر لتعويض نقص الغاز الروسي والليبي، إذ انخفضت نسبة الغاز الروسي المُصدر إلى إيطاليا من 40% إلى 10%، كما تأثر تدفق النفط الليبي إلى إيطاليا نظرًا لسيطرة الفصائل المختلفة على البنية التحتية للنفط والغاز في ليبيا. لذا، تحركت شركة ENI للاستفادة من الإمكانات غير المستغلة في شما أفريقيا، اعتمادًا على وجودها الطويل في المنطقة، إذ وقعت صفقات جديدة مع كل من الجزائر ومصر لتعظيم الإنتاج وزيادة الصادرات. وتمتلك شركة ENI خياران وهما لخطوط أنابيب الغاز من الجزائر، والغاز الطبيعي المسال من مصر. وقد وقعت شركة ENI اتفاقية مع شركة سوناطراك الجزائرية في 11 إبريل 2022 لزيادة حجم الغاز المستورد عبر خط أنابيب "ترانسميد" الذي يربط إيطاليا بالجزائر عبر تونس. وفي 13 إبريل 2022، وقعت شركة ENI والشركة المصرية القابضة للغاز الطبيعي اتفاقية إطارية تهدف إلى تعظيم إنتاج الغاز، وتحديد فرص جديدة لزيادة إنتاج الغاز الطبيعي على المدى القصير، وتوفير صادرات الغاز الطبيعي المسال إلى إيطاليا وأوروبا، حيث أسهمت شركة ENI قي زيادة إنتاج الغاز الطبيعي المسال في مصنع دمياط بمصر، الذي تبلغ طاقته الإنتاجية 7.5 مليار متر مكعب[67].

---

[63] Francesco Pitro Loi, Op Cit.

64 Michaël Tanchum, Op Cit, 5.

[65] Francesco Pitro Loi, Op Cit.

[66] Aldo Liga, Op Cit, 32.

[67] إيطاليا تعنزم التوقف عن شراء الغاز الوسي في 2023.. مصر والجزائر بديلان رئيسان، منصة الطاقة البحثية، 21 إبريل 2022، متاح على الرابط التالي: https://attaqa.net/2022/04/21/

3-2 مكافحة الإرهاب

كانت مكافحة الإرهاب هدفًا حاسمًا للدور الإيطالي في الصراع الليبي، لوجود العديد من الجماعات الإرهابية فيه، مستغلة البيئة الفوضوية الناتجة عن الأزمة، وكذلك الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي تتمتع به ليبيا. لعل أهم هذه الجماعات هي أنصار الشريعة، ومجلس شورى المجاهدين في درنة، وكذلك تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"[68]. على الرغم من أن إيطاليا لم تواجه، حتى الآن، نفس المستوى من التهديد الإرهابي الجهادي مثل الدول الأوروبية كفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة وبلجيكا ، فإن الإرهاب يمثل مصدر تهديد رئيس للأمن القومي الإيطالي[69].

تم ذكر روما عدة مرات من قبل قادة الدولة الإسلامية. في يوليو 2014، أصدر أبو بكر البغدادي شريطًا صوتيًا يقول لأتباعه "سوف تغزون روما وسنمتلك العالم إن شاء الله". في أكتوبر 2014، خصصت داعش غلاف مجلة "دابق" لقصة بعنوان "تأملات في الحملة الصليبية الأخيرة" حول كيفية غزو روما، مع صورة لعلم جهادي أسود يرفرف فوق ساحة القديس بطرس[70]. وعلى نفس المنوال، في فبراير 2015، نشر تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) مقطع فيديو يقطع فيه تنظيم الدولة رؤوس 21 قبطياً مصرياً على أحد الشواطئ الليبية. وحذر أحد المقاتلين أمام الكاميرا قائلاً: "نحن هنا جنوب روما. وقريبًا سنحتل روما بإرادة الله". كان أحد أكثر التهديدات صراحةً في أبريل 2016، عندما ظهر مقاتل يتحدث الإنجليزية، ظهر في مقطع فيديو لتنظيم الدولة الإسلامية يظهر لقطات لهجمات سابقة، قائلاً: "لو كانت باريس بالأمس، واليوم بروكسل، الله وحده يعلم أين سنكون غدا، ربما نكون في لندن أو برلين أو روما[71].

على الرغم من كل هذه التهديدات الصريحة، لم تتعرض روما لهجمات إرهابية مثل العديد من العواصم الأوروبية. وبحسب "ميشيل جروبي Michele Groppi"، لم تتعرض إيطاليا لهجمات إرهابية بسبب ما أسماه: "الاستثناء الإيطالي عندما يتعلق الأمر بالتهديد الجهادي العالمي". يعود سبب هذه الاستثناءات إلى ثلاثة عوامل، وهي: حقيقة أن إيطاليا لا تعاني من مشكلة تطرف حادة، وشهدت تدفقات أقل للمقاتلين الأجانب، ولم تكن نشطة في التحالف المناهض لتنظيم الدولة الإسلامية. يوجد في إيطاليا عدد من المسلمين - ما يقرب من مليوني شخص – وهو عدد أقل بكثير من العدد الموجود في فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، ومعظمهم على عكس العديد من نظرائهم الفرنسيين، لا يعيشون في مناطق معزولة "داخل المدينة" تعاني من الفقر والجريمة والتبشير الإسلامي المتطرف. وبالتالي، يوجد عدد أقل من المتطرفين الإسلاميين الخطرين على الأراضي الإيطالية مقارنة بفرنسا وألمانيا وبلجيكا[72].

يبلغ عدد المقاتلين الأجانب الذين غادروا إيطاليا للانضمام إلى الدولة الإسلامية والجماعات الجهادية الأخرى 122 فردًا، مقارنة بحوالي 450 غادروا بلجيكا، و1300 من فرنسا، و850 من المملكة المتحدة، وأكثر من 900 من ألمانيا[73]. علاوة على ذلك، كانت أهم مشاركة لإيطاليا ضد تنظيم الدولة الإسلامية من خلال الدعم اللوجستي للقوات المعترف بها ضد الدولة الإسلامية، من خلال السماح للطائرات بدون طيار

[68] Wolfgang Pusztai, What Makes Libya a Perfect Place for Terrorists? Instituto Per Gli studi Di Politica Internationali, March 2015, Retrieved from: https://bit.ly/3FvO9S8

[69] Michele Groppi, The Terror Threat to Italy: How Italian Exceptionalism is Rapidly Diminishing, Combating Terrorism Center, 10(5), May 2017, 20, Retrieved from: https://bit.ly/3fw6dkq

[70] Barbie Latza Nadeau, Italy Fears ISIS Invasion from Libya, the daily beast, 17 February 2015, Retrieved from: https://bit.ly/3tzaOui

[71] Michele Groppi, Op Cit, 23- 24.

[72] Ibid, 20- 21.

[73] Ibid, 21

الأمريكية بالتحليق من قاعدة "سيغونيلا Sigonella" البحرية والجوية في صقلية، مقارنة بالعديد من التحالفات الدولية لمكافحة الإرهاب في العديد من مناطق العالم[74].

اشار بعض الباحثين إلى تفسير آخر لـ "الاستثنائية الإيطالية" وهو أن إيطاليا التي ذكرت مرات عديدة كهدف في دعاية الدولة الإسلامية ليست مقصودة في حد ذاتها، حيث تم استخدام كلمة "روما" أو "رومية" من قبل المجموعة كمصطلح شامل للمسيحية الغربية[75]. كل هذه التفسيرات توضح أسباب وضع إيطاليا "الاستثنائي" في مواجهة التهديدات الإرهابية مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى. ومع ذلك، هناك حدود لهذه الاستثنائية الإيطالية، وهناك دلائل على أنها تتضاءل بسرعة. هذا بسبب التدفقات غير المسبوقة والمستمرة للمهاجرين من شمال إفريقيا، لذلك جادل السياسيون المناهضون للهجرة بأنه لن يستغرق المقاتلون الجهاديون سوى القليل للتسلل إلى قارب المهاجرين وينتهي بهم الأمر فعليًا إلى دخول إيطاليا بواسطة سفن الإنقاذ والبحرية الإيطالية[76]. هناك أيضًا قلق من أن المهاجرين غير الشرعيين الذين يصلون إلى إيطاليا قد يكونون عرضة لرسالة الدعاة المتطرفين داخل إيطاليا[77].

نظرًا لأن أبناء الجيل الأول من المهاجرين الذين جاءوا إلى إيطاليا للعمل يبلغون سن الرشد، فهناك قلق من أن الجيل الثاني من المسلمين الإيطاليين قد يعانون أيضًا من أزمة الهوية والشعور بالغربة التي أصابت نظرائهم في دول مثل فرنسا والمملكة المتحدة[78] . علاوة على ذلك، لم يتعاف الاقتصاد الإيطالي بعد من الأزمة الاقتصادية لعام 2008، وهو الآن يجد نفسه غارقًا في إدارة أزمة إنسانية، متمثلة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية. أدت هذه الظاهرة إلى زيادة الضغط الاقتصادي على إيطاليا، وأدت إلى ارتفاع حاد في المشاعر المعادية للمسلمين والمهاجرين[79].

ومن هنا، فإن مواجهة ظاهرة الإرهاب باتت حتمية بالنسبة لإيطاليا مع التراجع السريع في استثنائيتها.

3- أدوات السياسة الخارجية الإيطالية تجاه ليبيا

استخدمت إيطاليا العديد من أدوات السياسة الخارجية، الدبلوماسية والعسكرية والأمنية، في التعامل مع تداعيات الأزمة الليبية عليها. لقد كانت الدبلوماسية من أهم الأدوات الإيطالية في الأزمة الليبية، من خلال تبادل الزيارات مع مختلف الحكومات الإيطالية، والمشاركة تقريبًا في جميع المبادرات المتعلقة بالشأن الليبي، وحتى عقد الاجتماعات والمؤتمرات بين الأطراف المتصارعة. أما بالنسبة لاستخدام إيطاليا للأداة العسكرية في ليبيا، فيمكن وصف هذا الاستخدام بأنه حذر ومتردد، ومشروط بموافقة دولية، وفي بعض الحالات نتيجة ضغوط دولية. أما بالنسبة للأداة الأمنية، فإن الباحث يقصد كلا السياستين لمكافحة الهجرة غير الشرعية وسياسات أمن الطاقة .الأولى من أهم المشاكل التي لها تداعيات على الوضع السياسي والاقتصادي والأمني في إيطاليا، بينما تركز الثانية على كيفية سعي إيطاليا لتوفير إمدادات مستقرة ومستدامة من مصادر الطاقة التقليدية: النفط والغاز.

3-1 الأداة الدبلوماسية

كانت الدبلوماسية الخيار الأول لمختلف الحكومات الإيطالية حتى بخلفيتها الأيديولوجية المختلفة، سواء كانت حكومات يمين الوسط أو يسار الوسط، في التعامل مع الأزمة الليبية منذ بدايتها في عام 2011. ويزعم الباحث أن استخدام إيطاليا للأداة الدبلوماسية لا ينبع من تفضيلها للسلام على الحرب، أو لموقعها الدبلوماسي

[74] Matteo Garavoglia and Leore Ben- Chorin, Italy is the key to fighting ISIS in Libya, Brookings, 25 March 2016, Retrieved from: https://brook.gs/33n4D22
[75] Michele Groppi, Op Cit, 23.
[76] Barbie Latza Nadeau, Op Cit.
[77] Michele Groppi, Op Cit, 26.
[78] Ibid, 25.
[79] Emma Salachi, Op Cit, 14.

الفريد داخل الدول المنخرطة في الأزمة، لكنها تستخدم هذه الأداة للحفاظ على مصالحها في ليبيا في ظل ظروفها المتقلبة، وفي ظل ضعف أدواتها الأخرى مقارنة بالدول المشاركة في الصراع.

ونظرًا لأن البعثات الدبلوماسية المتبادلة هي أهم أداة للعلاقات الودية، كانت إيطاليا أول دولة أعادت فتح سفارتها في طرابلس بعد الإطاحة بنظام القذافي [80]. ليس ذلك فحسب، بل كانت إيطاليا واحدة من آخر القوى الغربية الكبرى التي أغلقت سفارتها في طرابلس في فبراير 2015 أيضًا، مع استمرارها على مستوى القائم بالأعمال، حين أنشأت جماعة "الدولة الإسلامية" الجهادية موطئ قدم أكثر ثباتًا في المنطقة. في عام 2017، كانت إيطاليا أول بعثة دبلوماسية غربية كبرى تعيد فتح سفارتها في العاصمة الليبية طرابلس المحاصرة، فيما وصفته وزارة الخارجية الإيطالية بأنه دليل على الإيمان بجهود تحقيق الاستقرار في البلاد [81]. جدير بالذكر أنه بالإضافة إلى السفارة في طرابلس، كان لإيطاليا قنصلية في طبرق منذ عام 2017، لذلك يمكن الاستدلال على أن روما قد أمنت تمثيلًا دبلوماسيًا في كلا مركزي القوة في ليبيا[82].

وفقًا لبيان نائبة وزير الخارجية الإيطالي مارينا سيريني لوسائل الإعلام في يونيو 2020، فإن إيطاليا هي الدولة الوحيدة التي لديها سفارة تعمل بكامل طاقتها في ليبيا، مما يعني أنه لا يوجد أحد لديه اتصالات ومعرفة بالوضع في ليبيا أكثر من إيطاليا[83]. علاوة على ذلك، شاركت إيطاليا في جهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) في الإشراف على الانتخابات الليبية في عامي 2012 و2014، بالإضافة إلى دعمها لتوقيع اتفاقية الصخيرات في عام 2015، والتي نتج عنها وجود حكومة الوفاق الوطني في طرابلس التي حظيت بدعم إيطاليا. في ظل المنافسة الإيطالية الفرنسية للعب دور ريادي في الأزمة الليبية وتعظيم مصالحها، ردت روما على مؤتمر باريس في يوليو 2017، لإضفاء الشرعية على حكومة طبرق أمام المجتمع الدولي، من خلال تنظيم مؤتمر دولي في باليرمو في نوفمبر 2018. ويهدف المؤتمر إلى دفع عملية الاستقرار في ليبيا التي ترعاها الأمم المتحدة، والتي تنص على إنشاء مؤسسات سياسية موثوقة وشفافة، وإعادة توزيع عائدات النفط، وتوحيد المؤسسات المالية، وإعادة هيكلة وتوحيد الجيش الوطني الليبي[84].

2-3 الأداة العسكرية

الأداة العسكرية الإيطالية هي الأداة الأقل استخدامًا في أدوات السياسة الخارجية الإيطالية فيما يتعلق بالأزمة الليبية المعاصرة. بالإضافة إلى كونها الأضعف مقارنة بالأدوات العسكرية لدول الأطلسي التي لها مصلحة في ليبيا، مثل فرنسا وتركيا. لكن هذا لا يعني أن إيطاليا لم تستخدم أبدًا الأداة العسكرية في الأزمة الليبية، لكن من الواضح أن إيطاليا كانت مترددة في استخدامها.

في البداية، اتبعت إيطاليا سياسة الحذر والتردد فيما يتعلق بفرض عقوبات على قادة نظام القذافي بدعوة من وزير الخارجية الفنلندي ألكسندر ستوب في اجتماع مجلس الشؤون الخارجية الأوروبي في فبراير 2011. واستمرت هذه السياسة الحذرة عندما أصبح واضحاً أن حلف شمال الأطلسي مكلف بتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن ليبيا. استجابة لقرار مجلس الأمن 1970، الذي فرض عقوبات على نظام القذافي، اقترحت إيطاليا على شركائها الأوروبيين إنشاء مبادرة بحرية مشتركة بين الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، من أجل ضمان احترام العقوبات بشكل عام وتلك المتعلقة بالأسلحة. كما ترددت إيطاليا في المشاركة في قرار الناتو بتنفيذ عملية "فجر الأوديسة"، تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم 1973، الذي طالب باتخاذ كافة

[80] Osvaldo Croci and Marco Valigi, Op Cit, 198.
[81] "Italy the first Western power to reopen embassy in embattled Libyan capital", Deutsche Welle, 1 September 2017, Retrieved from: https://bit.ly/3Q7chAp
[82] "Italian intervention in Libya: what are Rome's key interests, positions, and strategies?", Op Cit.
[83] bid.
[84] Ruth Hanau Santini, Italian post-2011 foreign policy in the Mediterranean caught between status and fear: the case of Libya, Italian Politics Science, 15, May 2020, 132- 143, Retrieved from: https://bit.ly/3yzhPLm

الإجراءات اللازمة لحماية المدنيين وتلبية احتياجاتهم الأساسية، ولكن عندما أصبح الأمر واقعًا، لم يكن أمام إيطاليا خيار سوى المشاركة[85].

يعود إحجام إيطاليا عن اللجوء إلى الأداة العسكرية لعدة أسباب منها: [86]

- إن إمكانية بقاء نظام القذافي كانت قائمة، وكانت لإيطاليا علاقات طيبة مع ليبيا في عهد القذافي، خاصة بعد توقيع معاهدة التعاون والصداقة عام 2008. بحسب تصريحات وزير الخارجية الإيطالي فراتيني قبل اتخاذ القرار للمشاركة في عملية فجر الأوديسة، يستحيل على إيطاليا أن تتخيل مستقبل ليبيا بعد القذافي، خاصة أنها لا تعرف سياسيًا أو حزبًا آخر في ليبيا يمكن أن ترتكز عليه العلاقات الإيطالية الليبية في المستقبل.
- تخشى إيطاليا من تدفق المهاجرين من ليبيا إلى إيطاليا، وما يترتب على ذلك من مشاكل اقتصادية وأمنية، خاصة وأن فراتيني أكد في أكثر من بيان أن الحذر مطلوب، خاصة وأن لديه معلومات تشير إلى ولادة إمارة إسلامية في شرق ليبيا.
- التخوف من أن الأزمة في ليبيا قد تؤثر على الوضع الاقتصادي في ليبيا، وخاصة إمدادات الطاقة، على الرغم من أن الحكومة عبرت علانية عن ثقتها في أن أي انخفاض في إمدادات الطاقة من ليبيا يمكن مواجهته عن طريق زيادة المشتريات من مصادر أخرى.
- كما أن هناك سبب إجرائي لهذا التردد يتماشى مع السياسة التقليدية في موضوع استخدام الأداة العسكرية، حيث لا يتم استخدام الأداة العسكرية إلا في إطار المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بالأزمة الدولية ذات الصلة. وفيما يتعلق بالأزمة الليبية، فإن إيطاليا جعلت مشاركتها مشروطة بقرار من الأمم المتحدة، دون أي معارضة من منظمات جامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي، ومؤتمر التعاون الإسلامي.

3-3 الأدوات الأمنية

تؤثر الهجرة غير الشرعية من الشواطئ الليبية تأثيراً سلبياً على الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية في إيطاليا .من جهة، يزيد من نفقات الحكومة الإيطالية، ومن جهة أخرى يؤدي إلى زيادة النفوذ السياسي لليمين المتطرف في أوروبا، بالإضافة إلى ما قد تحمله هذه الظاهرة من انتشار الإرهاب في إيطاليا .أما بالنسبة لقضية أمن الطاقة، فقد اتبعت إيطاليا العديد من السياسات والمبادرات في هذا الصدد بمساعدة شركة ENI، أكبر شركات الطاقة في ليبيا.

على مستوى السياسات الفردية، أطلقت إيطاليا أولى عملياتها لمواجهة الخطر المحتمل للهجرة غير الشرعية، هى عملية ماري نوستروم Mare Nostrum، بعد غرق العديد من المهاجرين في لامبيدوزا في أكتوبر، 2013، حيث غرقت سفينة ليبية بالقرب من شواطئ لامبيدوزا الإيطالية، في حادثة وصفت بأنها من أعظم الكوارث البحرية في البحر الأبيض المتوسط، حيث تسببت في مقتل 366 شخصًا وفقدان 20 في البحر. لذلك، أطلقت إيطاليا هذه العملية كعملية عسكرية إنسانية، تهدف من ناحية إلى إنقاذ الأرواح في البحر الأبيض المتوسط، ومن ناحية أخرى، ملاحقة المتاجرين بالبشر. على الرغم من أن هذه العملية جاءت بسياسات طموحة، إلا أن نتائجها لم تكن كما هو متوقع، ويكفي أن نستنتج هنا أن عام 2014 شهد أكبر تدفق للمهاجرين عن طريق البحر في العالم، وأنه من أصل 348 ألف رحلة بحرية للمهاجرين وطالبي اللجوء حول العالم، هناك 207 آلاف رحلة جوية إلى إيطاليا، حسب إحصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ونظرًا لأن عملية Mare Nostrum لم تؤتي ثمارها، فقد تم استبدالها جزئيًا

[85] Osvaldo Croci and Marco Valigi, in Continuity and change in Italian foreign policy: the case of the international intervention in Libya, Op Cit, 44- 45
[86] Ibid, 45.

ببعثة فرونتكس بقيادة إيطاليا في البحر الأبيض المتوسط، التي أطلق عليها تريتون، في نوفمبر 2014، لكن نطاقها كان أضيق من البعثة الإيطالية، حيث اقتصرت أهدافها على جمع المعلومات الاستخباراتية[87].

الخاتمة:

هدف الباحث إلى الوصول إلى هرم السياسة الخارجية الإيطالية من الأولويات في الصراع الليبي، بناءً على فرضية رئيسية وهي: تأتي المصالح الاقتصادية الهجرة غير الشرعية على رأس المصالح التي ترغب إيطاليا في السيطرة عليها في ظل أجواء الصراع في ليبيا. وبناءً عليه، توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أولاً، في ضوء فحص صحة فرضية هذه الدراسة، تناول الباحث محددات العلاقات الإيطالية الليبية، والمصالح التي ترغب إيطاليا في حمايتها في ليبيا. كانت أهمية الدائرة المتوسطية للسياسة الخارجية الإيطالية وما يرتبط بها من رغبة إيطاليا في ممارسة سياسة خارجية مستقلة والحصول على مكانة دولية بارزة في هذه الدائرة من المحددات المهمة لهذه العلاقة. علاوة على ذلك، تعتبر المحددات التاريخية والجيوسياسية من المحددات الضرورية في دراسة العلاقة بين إيطاليا وليبيا، حيث تمتد العلاقات التاريخية بين البلدين منذ عام 1911، باعتبار أن إيطاليا هي المستعمر الأوروبي السابق لليبيا، بالإضافة إلى حقيقة وقوع ليبيا مباشرة إلى الجنوب من إيطاليا، مما دفع موسوليني إلى تسميتها الساحل الرابع لإيطاليا.

ثانياً، أما المصالح التي ترغب إيطاليا في حمايتها في ظل الصراع الليبي، فهي تتلخص في منع الهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلى تأمين إمدادات مستقرة من الطاقة، وكذلك مكافحة انتشار الإرهاب رغم حقيقة أن تعرض إيطاليا للأعمال الإرهابية العدوانية هو الأقل بين الدول الأوروبية مثل: فرنسا وألمانيا وبريطانيا.

ثالثاً، في إطار هذه المصالح، تبنت إيطاليا مقاربة براجماتية مع جميع الفصائل السياسية التي تنافست على السلطة خلال الصراع الليبي. علاوة على ذلك، فإن دعمها لحكومة الوفاق الوطني ضد حكومة طبرق لم يكن صارمًا، وهو ما يتجلى في محاولتها التوسط بين الطرفين بحثًا عن تسوية للصراع الذي اجتاح ليبيا منذ عام 2011. لكن محاولة التوسط بين طرفي الصراع جعلتها تدخل في معضلة منطقية، فكيف يمكن أن تكون طرفًا في الصراع لصالح أحد الفصائل السياسية المتنافسة في ليبيا، وفي الوقت نفسه تسعى للتوسط بين الطرفين.

رابعاً، لحماية مصالحها في ليبيا، لجأت إيطاليا إلى أدوات دبلوماسية وعسكرية وأمنية تشمل الأخيرة أمن الحدود وأمن الطاقة .كانت الأداة الدبلوماسية هي أقوى أدوات السياسة الخارجية الإيطالية، بينما كانت الأداة العسكرية هي الأضعف .أما بالنسبة لأمن الحدود، فقد بذلت إيطاليا جهودًا فردية مثل عملية ماري نورسترم وتريتون، بالإضافة إلى توقيع مذكرة تفاهم مع حكومة طرابلس في عام 2017، بالإضافة إلى المشاركة في الجهود الجماعية مثل المشاركة في عمليات تحت مظلة أوروبية مثل عملية صوفيا .وفيما يتعلق بأمن الطاقة، اعتمدت إيطاليا بشكل كبير على شركة الطاقة الإيطالية العملاقة ENI، والتي كان للحكومة الإيطالية معها مصالح مشتركة فيما يتعلق بالقضية الليبية، فضلاً عن سيطرة الحكومة الإيطالية على ما يقرب من ثلث أسهم الشركة.

خامسًا، يتوافق منهج الاختيار العقلاني في تحليل السياسة الخارجية مع صنع السياسة الخارجية الإيطالية، فالمشكلة كانت واضحة لصانعي القرار، والأهداف محددة، وقد تم تقييم النتائج قبل اتخاذ أي قرار. إن نتيجة عدم فاعلية السياسة الخارجية الإيطالية في ليبيا لا يرجع إلى عدم قدرة أسلوب التحليل، بل يعود إلى وجود خلل بسيط في صنع القرار الإيطالي بشأن هذه القضية، وهو حساسية القضية الاستعمارية التاريخية في علاقة إيطاليا بليبيا، مما يجعلها تتبنى منهج الانتظار والترقب.

[87] Gabriele Abbondanza, Op Cit, 11

سادسًا، في سياق محاولة الباحث التحقق من صحة الفرضية الرئيسة للدراسة، توصل الباحث إلى هيمنة قضية الهجرة غير الشرعية على أجندة أولويات إيطاليا في ليبيا، مما يبرهن على صحة فرضية الدراسة. يأتي موضوع الهجرة غير الشرعية إلى إيطاليا على رأس أولويات المصالح الإيطالية في الصراع الليبي، ثم النفط، ثم دحر الإرهاب .على الرغم من أهمية النفط والغاز الليبي لإيطاليا، إلا أن لها بدائل في دول أخرى مثل مصر والجزائر، الأمر الذي اتضح من خلال إبرام شركة ENI صفقات جديدة مع مصر والجزائر لتعظيم الإنتاج وزيادة الصادرات إلى إيطاليا. وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال التقليل من أهمية هذا الدافع لإيطاليا، لكن قضية الهجرة تأتي أولاً، وذلك لقرب الشواطئ الليبية من الجزر الإيطالية في البحر الأبيض المتوسط، وخاصة جزيرة لامبيدوزا . ليبيا هي أهم بلد عبور للمهاجرين من جنوب البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا ، وإيطاليا هي أهم دولة أوروبية تستقبل المهاجرين. وتأكيدًا على صحة هذا الادعاء ، فإن معظم أدوات السياسة الخارجية الإيطالية تجاه ليبيا تستهدف قضية الهجرة غير الشرعية ، سواء من خلال عمليات مثل Mare Nostrum أو Triton ، أو من خلال اتفاقيات مثل مذكرة التفاهم في عام 2017، والتي تركز بشكل كبير على مكافحة الهجرة غير الشرعية. علاوة على ذلك ، كانت الحكومات الليبية المتنافسة تستغل ورقة المهاجرين للضغط على الأوروبيين للحصول على الدعم المطلوب في سياق الصراع بينهم. ومن هنا يمكن القول إن الهجرة غير الشرعية تأتي على رأس المصالح الإيطالية في ليبيا.

المراجع

المراجع باللغة العربية

1. أحمد السبيطلي، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2017، ص. 40.
2. إيطاليا تعتزم التوقف عن شراء الغاز الوسي في 2023.. مصر والجزائر بديلان رئيسان، منصة الطاقة البحثية، 21 إبريل 2022، متاح على الرابط التالي: https://attaqa.net/2022/04/21/
3. إيناس مصطفى وسمية عبد الله وآخرون (محررون). الموسوعة العربية الميسرة. الطبعة الثالثة. المجلد السابع. (بيروت: المكتبة العصرية، 2009)، ص 3491.
4. توفيق بوستي وسامي نجوش، السياسة الإيطالية في ليبيا ما بعد القذافي: قراءة في الأبعاد والاتجاهات، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 1، 2021.
5. جمال الدين ابن منظور. لسان العرب. تحقيق: عبد الله الكبير ومحمد حسب الله وهاشم الشاذلي. (القاهرة: دار المعارف، 1980)، ص ص 4616- 4617.
6. دخالة مسعود، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وآلياتها ومكافحتها، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 5، أكتوبر 2014، ص149.
7. فيصل أبو صليب، تحليل عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، (ضمن مقرر السياسة الخارجية الكويتية)، جامعة الكويت، على الرابط التالي: http://www.abusulaib.com/?p=1185
8. محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم. المناهج. الاقترابات. الأدوات (القاهرة: بيت الحكمة للإعلام والنشر والتوزيع، 1996)، ص 164.
9. مصطفى عبد الله أبو القاسم، تأثير الهجرة غير الشرعية في العلاقات الإيطالية-الليبية، مجلة السياسة الدولية، المجلد 53، العدد 212، ابريل 2018، ص. 59.
10. ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية (بيروت: دار الفكر العربي،1985)، ص188.

المراجع الأجنبية

1. Aldo Liga, playing with molecules: The Italian approach to Libya, French Institute of International Relation, April 2018, Retrieved from: https://bit.ly/3sbF0sP
2. "Gross imports of natural gas in Italy in 2021, by country of origin", Statista, July 2022, Retrieved from: https://bit.ly/3GkKfzj
3. Amy McMinn, Friendship of Italian Foreign Policy with Its Former Colonies, (Master Degree, University of North Carolina, College of Arts and Sciences, 2015), 12, Retrieved from: https://unc.live/3JYAVAG
4. Antonio M. Morone, The Libyan Crisis and Italian Policy: Military Intervention, Border Control and Fossil Exploitation, in Libya in Transition: Human Mobility,

International Conflict, and State Building, ed. by Antonio M. Morone, (Afriche e Oriente, 2018), 113- 130, Retrieved from: https://bit.ly/3jC1RKl,.
5. Barbie Latza Nadeau, Italy Fears ISIS Invasion from Libya, The daily beast, 17 February 2015, Retrieved from: https://bit.ly/3tzaOui
6. Dario Cristiani and Silvia Colombo, Making Sense of Italy's Renewed Economic Diplomacy Towards Libya, Istituto Affari Internazionali, 9 July 2021, 2, Retrieved from: https://bit.ly/3JZx6eJ
7. David Felsen, Italian foreign policy under the Gentiloni government: do the 'three circles' hold in 2017? Contemporary Italian Politics, 10(4), December 2018, 364, Retrieved from: https://bit.ly/3oapNay
8. Dylan Patrick, Anti-Immigrant Populism in Italy: An Analysis of Matteo Salvini's Strategy to Push Italy's Immigration Policy to the Far Right, The Yale Review of International Studies, January 2021, Retrieved from: https://bit.ly/3HYi6Px
9. Elisabetta Brighi and Marta Musso, Italy in the Middle East and the Mediterranean: Evolving Relations with Egypt and Libya, Italian Politics, 32, September 2017, 73- 74, Retrieved from: https://bit.ly/3fO67VU
10. Emma Salachi, The Immigration Crisis in Italy: A Convergence of Crises and What it Means for Globalization, (Honors Theses, Assumption University, 2019), 14, Retrieved from: https://bit.ly/3A41LTp
11. EMN Synthesis Report of "Practical Measures to Reduce Irregular Migration (October 2012). (Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2013), P. 83.
12. Francesco Pitro Loi, A State Within the Italian State: ENI'S Foreign Policy in Libya, The Paris Globalist, 23 June 2021, Retrieved from: https://bit.ly/3I5wrGV
13. Gabriele Abbondanza, Italy's Migration Policies Combating Irregular Immigration: from the Early Days to the Present Times, Italian Journal of International Affairs, 52(4), 2017, 1-5, Retrieved from: https://bit.ly/3fqSF9P
14. Garham Allison, The Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis (Boston: Little Brown, 1971), p p.10-12.
15. Italian intervention in Libya: what are Rome's key interests, positions, and strategies?", United World International, 7 August 2020, Retrieved from:
16. Italy the first Western power to reopen embassy in embattled Libyan capital", Deutsche Welle, 1 September 2017, Retrieved from: https://bit.ly/3Q7chAp
17. John Scott, "Rational Choice Theory IN G. Browning, A. Halcli, and F. Webster "Editor", From Understanding Contemporary Society: Theories of The Present (Sage Publications, 2000), p.2.
    Available at Http://www.soc.iastate.edu/sapp/soc401rationalchoice.pdf
18. Libya Facts and Figures", OPEC, Retrieved from: https://bit.ly/2KSpOOq
19. Matteo Garavoglia and Leore Ben- Chorin, Italy is the key to fighting ISIS in Libya, Brookings, 25 March 2016, Retrieved from: https://brook.gs/33n4D22
20. Michaël Tanchum, Libya, energy, and the Mediterranean's new 'Great Game, Real Instituto Elcano, 23 September 2020, Retrieved from: https://bit.ly/3wNX6CP
21. Michela Ceccorulli and Fabrizio Coticchia, Multidimensional Threats and Military Engagement: The Case of the Italian Intervention in Libya, Mediterranean Politics, 20 (3), June 2015, 13, Retrieved from: https://bit.ly/3Fov6cl
22. Michele Groppi, The Terror Threat to Italy: How Italian Exceptionalism is Rapidly Diminishing, Combating Terrorism Center, 10(5), May 2017, 20, Retrieved from:
23. Osvaldo Croci and Marco Valigi, Continuity and change in Italian foreign policy: the case of the international intervention in Libya, Contemporary Italian Politics, 5, 2013, 38- 54, Retrieved from: https://bit.ly/3CBGoKi

24. Peter Holmes (ed.). Dictionary of Politics and Government. Third Edition. (London: Bloomsbury Publishing Plc., 2004), Pp. 118, 85.
25. Pierluigi Barberini, what strategy for Italy in the Mediterranean basin: rethinking the Italian approach to foreign, security and defence policy, (Master degree, Luiss Guido Carli University, Department of Political Science, 2020), 109, Retrieved from: https://bit.ly/3g6TIfx
26. Pietro Castelli Gattinara, the 'refugee crisis' in Italy as a crisis of legitimacy, Contemporary Italian Politics, 9(3), 2017, 1, Retrieved from: https://bit.ly/3rnMDw6
27. Richard Perruchoud and Jillyanne R. Cross (eds.). Glossary On Migration. International Migration Law (No. 25). Second Edition. (Geneva: International Organization for Migration (IOM), 2011), P. 54.
28. Ruth Hanau Santini, Italian post-2011 foreign policy in the Mediterranean caught between status and fear: the case of Libya, Italian Politics Science, 15, May 2020, 132-143, Retrieved from: https://bit.ly/3yzhPLm
29. Stephen M. Walt, "Rigor or Rigor Mortis? Rational Choice and Security Studies", International Security, Vol. 23, No. 4 (Spring 1999), p p. 10-11.
30. Tarek Megerisi, Unpacking the Policies of European States on Libya, Friedric Ebert Stiftung, July 2020, Retrieved from: https://bit.ly/3xBl2JB
31. Volume of crude oil imported to Italy in 2020 and 2021, by country of origin", Statista, February 2022, Retrieved from: https://bit.ly/3VwoBfP
32. Wolfgang Pusztai, What Makes Libya a Perfect Place for Terrorists? Instituto Per Gli studi Di Politica Internationali, March 2015, Retrieved from: https://bit.ly/3FvO9S8